اختصار وتهذيب كتاب: تدوين السنة النبوية نشأته وتطوره من القرن الأول إلى نهاية القرن التاسع الهجري

تأليف: الدكتور محمد بن مطر الزهراني رحمه الله

قام به

أبو عبدالله عاصم بن عودة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

وبعد: فهذا تلخيص موجز لتلك الجهود الخيرة المباركة التي قدمها سلفنا الصالح عبر عصوره المختلفة في خدمة الإسلام عموما والسنة المطهرة على وجه الخصوص.

تمهيد:

قبل أن أشرع في بيان أبواب وفصول هذا الكتاب أحب أن أمهد بين يدي أبحاثه وموضوعاته بشرح عنوانه:

فالتدوين في اللغة: تقييد المتفرق وجمع المتشتت في ديوان؛ ومنه جمع الصحف في كتاب، وهو فارسي معرب.

وفي الاصطلاح: يستعمل التدوين بمعنى التصنيف والتأليف.

أما السنة في اللغة: فهي السيرة والطريقة حسنة كانت أو قبيحة.

ومنه قوله ﷺ: "من سن في الاسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أجورهم شيئأ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيئا".

وفي الاصطلاح: تطلق السنة ويراد بها عدة اصطلاحات: -

١- قال ابن منظور: "وقد تكرر في الحديث ذكر السنة وما تصرف منها والأصل فيه: الطريقة والسيرة، وإذا أطلقت في الشرع، فإنما يراد بها ما أمر به النبي ﷺ ونهى عنه وندب إليه قولا وفعلا مما لم ينطق به الكتاب العزيز، ولهذا يقال في أدلة الشرع: الكتاب والسنة، أي القرآن والحديث".

٢- وقال الإمام الشاطبي: "ويطلق لفظ السنة أيضا في مقابلة البدعة، فيقال: فلان على سنة، إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، ويقال: فلان على بدعة، إذا عمل على خلاف ذلك".

ثم قال أيضا: "ويطلق لفظ السنة على ما عمل عليه الصحابة، وجد ذلك في الكتاب أو لم يوجد، لكونه اتباعا لسنة ثبتت عندهم لم تنقل إلينا أو اجتهادا مجتمعا عليه منهم أو من خلفائهم لقوله ﷺ: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين".

وبعد أن استقرت المصطلحات، وقعدت العلوم الاسلامية، أصبح للفظ السنة مفهومات ومصطلحات جديدة منها:

ما يذكره المحدثون في كتبهم: "كل ما أثر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة".

الباب الأول: مكانة السنة في الإسلام وعناية السلف بها:

الفصل الأول: ما جاء في التسوية بين حكم كتاب الله وحكم سنة رسول الله ﷺ :

السنة هي أحد قسمي الوحي الإلهي الذي أنزل على رسول الله ﷺ والقسم الآخر من الوحي هو القرآن الكريم، **وقد جاءت النصوص من القرآن والسنة وإجماع السلف مصرحة بذلك.**

فمن القرآن:

قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [سورة النجم:٣-٤].

وقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ۝٤٤﴾ [سورة النحل:٤٤].

ومن السنة:

١- عن أبي رافع مولى رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه أمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه".

٢- وعن المقدام بن معد يكرب أن رسول الله ﷺ قال: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله".

ومن أقوال السلف:

١- عن الحسن البصري أن عمران بن الحصين كان جالسا ومعه أصحابه فقال رجل من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن، قال: فقال له: أدن فدنا، فقال: "أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعا، وصلاة العصر أربعا والمغرب ثلاثا تقرأ في اثنتين أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن، أكنت تجد الطواف سبعا، والطواف بالصفا والمروة؟ ثم قال: أي قوم خذوا عنا، فإنكم والله إن لا تفعلوا لتضلن".

٢- عن محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن حسان بن عطية قال: "كان جبريل ينزل على النبي ﷺ بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن".

الفصل الثاني: عناية السلف بالسنة:

أولا: العناية بالسنة في عصر الصحابة:

كان الصحابة رضوان الله عليهم مع حرصهم على تبليغ دين الله للأمة شديدي التحري والتثبت فيما يروونه عن رسول الله ﷺ، فكانوا لا يحدثون بشيء إلا وهم واثقون من صحته عن رسول الله ﷺ، ولا يقبلون من الأخبار إلا ما عرفوا صحته وثبوته. وهذه نماذج من أقوالهم ومواقفهم في ذلك:

١- عن أنس رضي الله عنه قال: لولا أني أخشى أن أخطئ لحدثتكم بأشياء سمعتها من رسول الله ﷺ، أو قالها رسول الله ﷺ وذلك أني سمعته يقول: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".

٢-وعن الشعبي وابن سيرين: "أن ابن مسعود كان إذا حدث عن رسول الله ﷺ في الأيام تربد وجهه، وقال: وهكذا أو نحوه، وهكذا أو نحوه".

٣- وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: "أدركت مائة وعشرين من الأنصار من أصحاب محمد ﷺ ما منهم أحد يحدث بحديث إلا ود أن أخاه كفاه إياه، ولا يستفتى عن شيء إلا ود أن أخاه كفاه إياه"، وفي رواية: "يسأل أحدهم المسألة فيردها هذا إلى هذا حتى ترجع إلى الأول".

ثانيا: العناية بالسنة المطهرة في عصر التابعين فمن بعدهم:

ما كاد عصر الصحابة ينقضي ليبدأ عصر التابعين حتى بدأ بزوغ شمس الفتن والأهواء والبدع، وذلك أن أعداء الاسلام من يهود ونصارى ومجوس وصابئة وفلاسفة شرقوا بهذا الدين الذي حمله هؤلاء الصحابة الكرام إلى الناس كافة، كما ضاق هؤلاء الأعداء ذرعا بتلك الانتصارات العظيمة التي حققها الإسلام وذلك الانتشار السريع في أنحاء الأرض، ولما لم تجدهم المقاومة العسكرية لهذا المد الإسلامي شيئا رام هؤلاء الأعداء: المكر والكيد لهذا الدين وأهله، فأخذوا يثيرون الفتن والشكوك والشبهات بين المسلمين.

وعند انتشار هذه الفتن والبدع والأهواء سلكت الأجيال التالية لجيل الصحابة الأخيار من التابعين وتابعيهم ومن بعدهم من أهل القرون المفضلة طرقا ومجالات أخرى لحفظ السنة والعناية بها حسب الإمكانات والوسائل المتوفرة لهم في تلك العصور.

وقد تمثلت تلك المجالات في:

١- العناية بحفظها.

٢- السؤال عن الإسناد.

٣ - البحث في أحوال الرجال ونقلة الأخبار الذي نتج عنه علم الرجال الذى أصبح ميزة هذه الأمة المسلمة عن غيرها من الأمم.

٤- تدوين السنة الذي بدأ بصحف وأجزاء ثم تطور إلى مصنفات مبوبة ومرتبة إما على الأبواب كالكتب الستة والموطأ وغيرها، وإما على المسانيد كمسند أحمد وغيره، وغير ذلك.

وفيما يلي نماذج من أقوال أئمة السلف في التثبت والتحري في أحوال الرجال ونقلة الأخبار، وعدم الأخذ عن غير الثقات:

١- قال الإمام مسلم بن الحجاج: "واعلم وفقك الله تعالى أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين صحيح الروايات وسقيمها وثقات الناقلين لها من المتهمين أن لا يروي منها إلا ما عرف صحة مخارجه، والستارة في ناقليه، وأن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين من أهل البدع".

ثم ساق بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: "يكون في آخر الزمان دجالون كذابون يأتونكم من الأحاديث بما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم، لا يضلونكم ولا يفتنونكم".

٢- عن ابن سيرين قال: "إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم".

وعنه أيضا قال: "لم يكونوا يسألون عن الاسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".

٣- وعن عبدان بن عثمان المروزي قال: "سمعت عبد الله بن المبارك يقول: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

الفصل الثالث: أصحاب الأهواء والفرق وموقفهم من حجية السنة:

إن أعداء الإسلام من الطوائف والأمم التي قضى عليها الإسلام ونسخ دياناتهم، لم يهدأ لهم بال ولم يقر لهم قرار منذ رأوا ذلك الانتشار السريع للإسلام، وذلك الإقبال الشديد عليه من أبناء شعوبهم، لذلك شرعوا في الكيد والمكر لهذا الدين وأهله.

وكان من بين أولئك الذين تظاهروا بالإسلام وكان لهم أثر كبير في إثارة الشكوك والشبهات حول السنة المطهرة ورواتها:

١- عبد الله بن سبأ اليهودي: وأمره معروف مشهور.

٢- سوسن النصراني: الذي تلقى عنه معبد الجهني بدعة القدر.

٣- إبراهيم النظام المعتزلي: ذكر الإمام الذهبي عن بعض علماء الإسلام أنه كان يخفي برهميته بالاعتزال ليفسد دين الإسلام.

٤- بشر المريسي: ذكر الخطيب البغدادي في ترجمته أنه ابن يهودي كان يصنع الكوافي في الكوفة، وكان يخفي زندقته بالاعتزال.

٥- الجهم بن صفوان: الذي أخذ أراءه عن السمنية والهنود، وقد أفسد هذا الرجل في دين الاسلام ما لم تفسده أمم غيره.

وغير هؤلاء كثير من أولئك الذين كانوا يخفون زندقتهم ففضح الله أمرهم على أيدي جهابذة علماء الحديث من أهل السنة والجماعة.

وقد تركزت جهود هؤلاء الأعداء في محاربة السنة في النقاط التالية:

١- رد السنة بمجرد عقولهم.

٢- الطعن في رواتها بالهوى.

٣- وضع أحاديث على رسول الله ﷺ وإلصاقها بالسنة، وهذه الأحاديث إما تناقض السنة نفسها، أو تناقض المعقول أو المعلوم بالضرورة، وذلك ليعاد باللائمة على السنة أو رواتها وهما براء من ذلك. وقد تنوع رفض السنة بمجرد العقل إلى:

١- الرد المطلق.

٢- رد خبر الآحاد.

٣- ويمكن أن يلحق برد خبر الآحاد، رد الزيادة على النص باعتبار أن السبب في ردها لكونها خبر آحاد.

أولا: رد السنة مطلقا:

وخلاصة قول أهل هذا الرأي: أن القرآن وحده يكفي وهو الإسلام وحده، ولا حاجة إلى السنة، إلا أن بعض القائلين بهذا يستثنون السنة العملية كتفاصيل الصلاة والزكاة ونحوهما. وقد بدأت بذور هذا الرأي في أواخر عصر الصحابة وذلك من خلال مواقف بعض الأفراد كما تدل على ذلك النصوص التالية:

١- عن الحسن البصري أن عمران بن الحصين كان جالسا ومعه أصحابه فقال رجل من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن، قال: فقال له: أدن فدنا، فقال: "أرأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعا، وصلاة العصر أربعا والمغرب ثلاثا تقرأ في اثنتين".

٢- وعن أيوب السختياني: أن رجلا قال لمطرف بن عبد الله ابن الشخير: لا تحدثونا إلا بما في القرآن، فقال له مطرف: "إنا والله ما نريد بالقرآن بدلا، ولكنا نريد من هو أعلم بالقرآن منا".

ويبدو أن هذه حالات فردية، ولم تتخذ طابعا جماعيا إلا أواخر القرن الثاني، لكننا لم نقف على معلومات كافية عن هذه الطائفة إلا ما ورد في كتاب "جماع العلم" من كتاب "الأم" للإمام الشافعي حيث قال: "باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها". ثم شرع في الرد عليهم رحمه الله.

ثانيا: رد خبر الآحاد:

لم يكن هناك خلاف بين أحد من السلف في القرون الثلاثة المفضلة في وجوب العمل بالسنة دون تفريق بين ما سمي فيما بعد بخبر الآحاد وما سمي بالمتواتر، ولا ما يسمى بأصول الدين وفروعه - وكلها تقسيمات محدثة مبتدعة - بل لما بزغت بعض رؤوس الفتنة في عصور السلف الأولى وردت السنة أو بعضها هبوا جميعا في وجوههم، وحذروا منهم، فهذا أيوب السختياني يقول: "إذا حدثت الرجل بالسنة فقال: دعنا من هذا وحدثنا بالقرآن، فاعلم أنه ضال مضل".

وهذا الإمام الشافعي – رحمه الله – يعقد فصلين في الرد على هؤلاء المبتدعة الذين أحدثوا القول برد السنة أو بعضها، الفصل الأول في الرد على الطائفة التي ردت السنة مطلقا، وذلك في كتاب "جماع العلم" المطبوع ضمن كتاب "الأم" له، والآخر في الرد على من رد خبر الخاصة – الآحاد – وذلك في كتابه "الرسالة".

وهكذا بقية السلف كانوا يحاصرون هؤلاء في معاقلهم ويحذرون المسلمين منهم ومن بدعهم، والمتتبع لتاريخ ظهور بدعة القول برد خبر الآحاد يجد الأمور التالية:

أولا: أن هذا القول لم يظهر إلا على يد المبتدعة وأصحاب الأهواء والمتهمين في دينهم من جهمية أو معتزلة أو متكلمين، وأغلب رؤساء هذه الطوائف إما متهم بالزندقة أو بأخذ آرائه وعقيدته من أعداء الاسلام، أو على الأقل متهم برقة دينه، كما قال الإمام الذهبي عن الجاحظ: "كان ماجنا قليل الدين".

ثانيا: أن حقيقة هذا القول هو رد السنة بمجرد العقل أو الهوى، إذ ردهم لخبر الآحاد لتجويزهم عقلا أن يكذب راويه أو يغلط، ثم إنهم يؤولون المتواتر أو يفوضونه لمجرد مخالفته لعقولهم التي هي مختلفة ومتناقضة وقاصرة.

ثالثا: أن هذا القول طوال القرون الثلاثة بل الأربعة الأولى، ولم يكتب لهذا القول – فيما أعلم – الانتشار والظهور إلا في عصور الضعف، وظهور البدع، وتسلط أصحاب الأهواء وأهل البدع على رقاب المسلمين، وذلك من أوائل القرن الخامس الهجري فما بعده.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – في معرض الرد على أهل هذا الرأي من معاصريه: "وعذرهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلى ما يجدونه من كلام ابن الحاجب، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إلى السيف الآمدي، وإلى ابن الخطيب الرازي، فإن علا سندهم صعدوا إلى الغزالي والجويني والباقلاني، وإلا فالسلف مجمعون على قبول خبر الآحاد والعمل به دون تفريق بينه وبين غيره".

رابعا: انتشار القول برد خبر الآحاد في القرن الخامس وما بعده وهي الفترة الزمنية التي سيطر فيها علم الكلام ومنطق اليونان على العلوم الاسلامية وعلى كثير من علماء الأمة في تلك الفترة من الزمن.

خامسا: بعد انتشار هذا القول بين علماء الأمة **تلخصت أقوالهم في ثلاثة مذاهب:**

الأول: أنه لا يفيد إلا الظن، وهؤلاء فريقان:

١- المعتزلة ومن نهج نهجهم يقولون: إنه ظن فلا يفيد علما ولا يوجب عملا، ولذلك ردوه في العقائد والأحكام.

٢- متكلموا الأشاعرة يقولون: نعم إنه ظن ولكن يجوز العمل بالظن الراجح في الأحكام دون العقائد.

وحجة هذا المذهب أنك لو سئلت عن أعدل رواة الآحاد أيجوز في حقه الكذب والغلط لاضطررت أن تقول: نعم، فيقال: قطعك إذن بصدقه مع تجويزك عليه الكذب والغلط لا معنى له.

الثاني: أنه يفيد العلم ويوجب العمل إن كان الرواة عدولا ضابطين.

قال أبو محمد بن حزم: قال أبو سليمان الخطابي والحسين بن علي الكرابيسي والحارث المحاسبي وغيرهم: "إن خبر الواحد العدل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معا، وبهذا نقول، وقد ذكر هذا القول أحمد ابن اسحاق المعروف بابن خويذ منداد عن مالك بن أنس.

ثم شرع بعد ذلك في ذكر البراهين على قبول السلف لخبر الواحد من الصحابة ومن بعدهم.

وأغلب ما ذكر من الأدلة والبراهين – وهي مهمة ومفيدة – قد ذكرها الإمام الشافعي – رحمه الله – في "الرسالة".

الثالث: التفصيل بأنه إذا احتفت بخبر الواحد قرائن دالة على صدقه أفاد اليقين وإلا أفاد الظن.

ومن أمثلة ما احتفت به القرائن أحاديث الصحيحين: لأن القرائن دالة على صدقها لجلالتهما في هذا الشأن، وتقديمهما في تمييز الصحيح على غيرهما، وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول، وهذا التلقي وحده أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطرق كما قاله غير واحد، واختار هذا القول ابن الحاجب، وإمام الحرمين، والآمدي، والبيضاوي، وأبو العباس ابن تيمية رحمهم الله، وحمل بعضهم الرواية عن أحمد على ما قامت القرائن على صدقه خاصة دون غيره.

تنبيهان:

التنبيه الأول: قال شيخ الاسلام ابن تيمية: "وأما قول السائل: إذا صح الحديث هل يكون صدقا فجوابه أن الصحيح أنواع:

١- فمن الصحيح ما تواتر لفظه كحديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار".

٢- ومنه ما تواتر معناه، كأحاديث الشفاعة، وأحاديث الرؤية، وأحاديث نبع الماء من بين أصابعه وغير ذلك.

فهذا يفيد العلم ويجزم بأنه صدق لأنه متواتر إما لفظا وإما معنى.

٣- ومن الحديث الصحيح ما تلقاه المسلمون بالقبول فعملوا به، كما عملوا بحديث الغرة في الجنين، وكما عملوا بأحاديث الشفعة، وأحاديث سجود السهو ونحو ذلك، فهذا يفيد العلم ويجزم بأنه صدق، لأن الأمة تلقته بالقبول تصديقا وعملا بموجبه، والأمة لا تجتمع على ضلالة، فلو كان في نفس الأمر كذبا لكانت الأمة قد اتفقت على تصديق أهل الكذب والعمل به، وهذا لا يجوز عليها.

٤- ومن الصحيح ما تلقاه بالقبول والتصديق أهل العلم بالحديث كجمهور أحاديث الصحيحين، جميع أهل العلم بالحديث يجزمون بصحة جمهور أحاديث الكتابين، وسائر الناس تبعا لهم في معرفة الحديث، وإذا أجمع أهل العلم على شيء فسائر الأمة تبع لهم فإجماعهم معصوم لا يجوز أن يجمعوا على خطأ.

٥- ومنه ما اتفق العلماء على صحته فهو مثل ما اتفق عليه العلماء من الأحكام، وهذا لا يكون إلا صدقا وجمهور متون الصحيح من هذا الضرب، وعامة هذه المتون تكون مروية عن النبي ﷺ من عدة وجوه، رواها هذا الصاحب وهذا الصاحب من غير أن يتواطآ، ومثل هذا يوجب العلم القطعي.

٦- ومما قد يسمى صحيحا ما يصححه بعض علماء الحديث وآخرون يخالفون في تصحيحه فيقولون: هو ضعيف وليس بصحيح، مثل ألفاظ رواها مسلم في صحيحه ونازعه في صحتها غيره من أهل العلم، إما مثله أو دونه أو فوقه، فهذا لا يجزم بصدقه إلا بدليل".

التنبيه الثاني: قال الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ﷺ: "اعلم أن التحقيق الذي لا يجوز العدول عنه أن أخبار الآحاد الصحيحة كما تقبل في الفروع تقبل في الأصول، فما ثبت عن النبي ﷺ بأسانيد صحيحة من صفات الله يجب اثباته واعتقاده على الوجه اللائق بكمال الله وجلاله على نحو: ﴿ليس كمثله شيء وهو السميع البصير﴾ .

وبهذا تعلم أن ما أطبق عليه أهل الكلام ومن تبعهم من أن أخبار الآحاد لا تقبل في العقائد ولا يثبت بها شيء من صفات الله زاعمين أن أخبار الآحاد لا تفيد اليقين، وأن العقائد لا بد فيها من اليقين باطل لا يعول عليه، ويكفي من ظهور بطلانه أنه يستلزم رد الروايات الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ بمجرد تحكيم العقل... ".

ثالثا: رد الزيادة على النص:

قال الإمام أبو عبد الله الشافعي ﷺ: "فلم أعلم من أهل العلم مخالفا في أن سنن النبي ﷺ من ثلاثة وجوه **فاجتمعوا منها على وجهين:**

أحدهما: ما أنزل الله فيه نص كتاب، فبين رسول الله ﷺ مثل ما نص الكتاب.

والآخر: مما أنزل الله فيه جملة كتاب، فبين عن الله معنى ما أراد ، وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما.

والوجه الثالث: ما سن رسول الله ﷺ فيما ليس فيه نص كتاب".

وهذا الأخير هو المراد بالزيادة على النص في اصطلاح الأصوليين.

الباب الثاني: تدوين السنة في القرنين الأول والثاني الهجريين:

الفصل الأول: التدوين في القرن الأول:

أولا: تدوين السنة بدأ في حياة النبي ﷺ:

حاول الخطيب أن يثبت أن تقييد العلم كان موجودا في حياته ﷺ وفي عصر الصحابة والتابعين كذلك، فقاده ذلك إلى البحث في تاريخ تقييد العلم، فجمع الأحاديث والأخبار التي لها صلة بنشأة تقييد العلم، وهي أكثر مما جمعه سلفه، ووجدها تنتظم في حلقتين مختلفتين متضادتين، فبعضها يشير إلى جواز كتابة الحديث والإقبال عليه، والآخر يظهر خلاف ذلك، وهذا ما قد كان وجده متقدموه، غير أنه ألفى شيئا جديدا فيها، وهو أن بعضها يتضمن الإشارة إلى سبب كراهة الكتابة، فبدا له أن يفرد هذه النصوص بباب خاص علها تنطق من نفسها عما يزيل الخلاف ويرفع التناقض.

وهذه أهم النتائج التي يمكن استخلاصها من الكتاب:

أولا: أنه لم يصح حديث في النهي عن كتابة الحديث سوى حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه مسلم، مع اختلاف بين البخاري ومسلم في رفعه ووقفه.

ثانيا: أن الأمر استقر في حياته ﷺ على إباحة الكتابة، وقد قدم المؤلف عدة أدلة على ذلك، بل ذكر أدلة من الكتاب والسنة على الحث على الكتابة.

ثالثا: أن التدوين بمعناه الواسع – وهو الجمع – قد بدأ في زمن النبي ﷺ.

رابعا: أن امتناع من امتنع من الصحابة والتابعين عن كتابة الحديث ليس للنهي الوارد في حديث أبي سعيد الخدري، ولكن هذا الامتناع معلل بأسباب أخرى منها: –

الخوف من انكباب الناس على الكتب وانشغالهم بها عن القرآن، وقد أورد الخطيب عن السلف النصوص الكثيرة المصرحة بذلك.

ومنها الحفاظ على ملكة الحفظ عند المسلمين إذ الاتكال على الكتاب يضعفها، ولذلك كان بعضهم يكتب ثم يمحو ما كتب، ولو كان النهي عن الكتابة مستقرا عندهم لما كتبوا ابتداء.

وقبل أن أنهي الكلام عن هذه الفقرة أنقل هنا كلام أهل اللغة في التفريق بين معنى التدوين ومعنى التصنيف، إذ بمعرفة ذلك يزول كثير من اللبس:

فالتدوين: هو تقييد المتفرق المشتت، وجمعه في ديوان أو كتاب تجمع فيه الصحف، قال في "القاموس": "التدوين مجتمع الصحف".

وقال في "تاج العروس": "وقد دونه تدوينا جمعه"، فهو بهذا المعنى أوسع من التقييد بمعناه المحدود.

أما التصنيف: فهو أدق من التدوين إذ هو ترتيب ما دون في فصول محدودة وأبواب مميزة. قال في "التاج": "وصنفه تصنيفا جعله أصنافا وميز بعضها عن بعض، وقال الزمخشري في "الفائق": "ومنه تصنيف الكتب".

ثانيا: جهود الصحابة ﷺ في تدوين السنة المطهرة ونقلها إلى الأمة:

فيما يلي نماذج من تلك الجهود، والمقام هنا لا يتسع لأكثر من هذه النماذج:

١- الحث على حفظ الحديث وتثبيت ذلك الحفظ، حتى كان كثير منهم يأمر تلاميذه بالكتابة لتثبيت حفظهم ثم محو ما كتبوه حتى لا يتكل على الكتاب.

قال الخطيب البغدادي: "وكان غير واحد من السلف يستعين على حفظ الحديث بأن يكتبه، ويدرسه من كتابه، فإذا اتقنه محا الكتاب، خوفا من أن يتكل القلب عليه فيؤدي إلى نقصان الحفظ وترك العناية بالمحفوظ".

٢- الكتابة بالسنة بعضهم إلى بعض، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أ- كتب أسيد بن حضير الأنصاري ﷺ بعض الأحاديث النبوية، وقضاء أبي بكر وعمر وعثمان، وأرسله إلى مروان بن الحكم.

ب- وكتب جابر بن سمرة ﷺ بعض أحاديث رسول الله ﷺ وبعث بها إلى عامر بن سعد بن أبي وقاص بناء على طلبه ذلك منه.

ج- وكتب زيد بن أرقم ﷺ بعض الأحاديث النبوية وأرسل بها إلى أنس بن مالك ﷺ.

٣- حث تلاميذهم على كتابة الحديث وتقييده، ومن أمثلة ذلك:

أ- كان أنس بن مالك الأنصاري ﷺ يحث أولاده على كتابة العلم فيقول: "يا بني قيدوا العلم بالكتاب"، وكان يقول - رحمه الله ورضي عنه -: "كنا لا نعد علم من لم يكتب علمه علما" .

ب- روى الخطيب بسنده عن عدة من تلاميذ عبد الله بن عباس حبر الأمة أنه كان يقول: "قيدوا العلم بالكتاب، خير ما قيد به العلم الكتاب".

ج- وروى أيضا بأسانيده من عدة طرق إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: "قيدوا العلم بالكتاب".

٤- تدوين الحديث في الصحف وتناقلها بين الشيوخ والتلاميذ:

ولقد كانت هذه الصحف هي النواة الأولى لما صنف في القرنين الثاني والثالث من الجوامع والمسانيد والسنن وغيرها، ومن أمثلة هذه الصحف ما يلي:

أ- صحيفة أبي بكر الصديق ﷺ فيها فرائض الصدقة.

روى الخطيب بسنده إلى أنس بن مالك: "إن أبا بكر الصديق بعثه مصدقا، وكتب له كتابا فيه فرائض الصدقة، وعليه خاتم رسول الله ﷺ وفيه: "هذه فريضة الصدقة التي فرضها رسول الله ﷺ على المسلمين" الحديث بطوله.

ب- صحيفة علي بن أبي طالب ﷺ.

أخرج الخطيب وابن عبد البر من عدة طرق عن علي بن أبي طالب أنه خطب الناس فقال: "من زعم أن عندنا شيئا نقرأه ليس في كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة فقد كذب".

قال الراوي عنه: "وكانت الصحيفة معلقة في سيفه، وفيها أسنان الإبل، وشيء من الجراحات، وقوله ﷺ: "المدينة حرم ما بين عير إلى ثور، فمن أحدث فيها حدثا أو آوى محدثا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين" الحديث بطوله.

ج- صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص، المعروفة بالصحيفة الصادقة.

عن مجاهد قال: "أتيت عبد الله بن عمرو فتناولت صحيفة من تحت مفرشه، فمنعني، قلت: ما كنت تمنعني شيئا، قال: هذه الصادقة، هذه ما سمعت من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه أحد".

هذه الصحف الثلاث كلها كتبت في حياته ﷺ وهناك غيرها كثير مما كتب في حياته ﷺ.

د- صحيفة عبد الله بن أبي أوفى، ذكرها الإمام البخاري في كتاب الجهاد من "صحيحه" باب الصبر عند القتال.

ثالثا: جهود التابعين في تدوين السنة المشرفة:

بذل جيل التابعين في خدمة السنة وتدوينها وحفظها جهودا كبيرة، وفيما يلي نماذج من تلك الجهود:

١-الحث على التزام السنة وحفظها وكتابتها والتثبت في روايتها وسماعها:

سبق أن ذكرت طائفة من الأمثلة على ذلك في الفصل الثاني من الباب الأول عند الكلام عن عناية التابعين ومن بعدهم بالسنة النبوية، وأضيف هنا أمثلة مما لم أمثل له هناك وهو حثهم على كتابة السنة:

أ- روى الخطيب بسنده من عدة طرق عن الإمام عامر الشعبي أنه كان يقول: "إذا سمعت شيئا فاكتبه ولو في الحائط فهو خير لك من موضعه من الصحيفة فإنك تحتاج إليه يوما ما".

ب- عن الحسن البصري قال: "ما قيد العلم بمثل الكتاب، إنما نكتبه لنتعاهده".

ج- وعن سعيد بن جبير قال: "كنت أكتب عند ابن عباس في صحيفتي حتى أملأها، ثم أكتب في ظهر نعلي، ثم أكتب في كفي".

٢- تدوينهم للسنة في الصحف:

انتشرت كتابة الحديث في جيل التابعين على نطاق أوسع مما كان في زمن الصحابة، إذ أصبحت الكتابة ملازمة لحلقات العلم المنتشرة في الأمصار الإسلامية آنذاك.

ولعل من أسباب ذلك التوسع ما يلي:

أ- انتشار الروايات، وطول الأسانيد، وكثرة أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم.

ب- موت كثير من حفاظ السنة من الصحابة وكبار التابعين فخيف بذهابهم أن يذهب كثير من السنة.

ج- ضعف ملكة الحفظ مع انتشار الكتابة بين الناس وكثرة العلوم المختلفة.

د- ظهور البدع والأهواء وفشو الكذب، فحفاظا على السنة وحماية لها من أن يدخل فيها ما ليس منها شرع في تدوينها.

هـ- زوال كثير من أسباب الكراهة.

وقد كتب في هذا العصر من الصحف ما يفوق الحصر، منها:

١- صحيفة أو صحف سعيد بن جبير تلميذ ابن عباس.

٢- صحيفة بشير بن نهيك كتبها عن أبي هريرة وغيره.

٣- صحف مجاهد بن جبر تلميذ ابن عباس، قال أبو يحيى الكناسي: "كان مجاهد يصعد بي إلى غرفته فيخرج إلي كتبه فأنسخ منها".

٤- صحيفة أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدرس المكي تلميذ جابر بن عبد الله، يروي نسخة عنه وعن غيره أيضا.

وغير ذلك من الصحف الكثيرة التي رويت عن التابعين، والتي كانت هي الأساس الثاني بعد صحائف الصحابة - ﷺ أجمعين - لما ألف وصنف في القرنين الثاني والثالث.

٣- جهود الإمامين عمر بن عبد العزيز وابن شهاب الزهري في تدوين السنة.

٢- أخرج البخاري في "صحيحه" عن عبد الله بن دينار قال: "كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرا".

٣- وعن ابن شهاب الزهري قال: "أمرنا عمر بن عبد العزيز بجمع السنن فكتبناها دفترا دفترا، فبعث إلى كل أرض له عليها سلطان دفترا".

٤- روى الدارمي بسنده أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل المدينة: "انظروا حديث رسول الله ﷺ فاكتبوه، فإني خفت دروس العلم وذهاب أهله".

الفصل الثاني: التدوين في القرن الثاني الهجري:

يشمل هذا القرن عصر جيلين:

الأول: صغار التابعين إذ تأخرت وفاة بعضهم إلى ما بعد سنة (١٤٠ هـ) .

أما الجيل الثاني: فهم أتباع التابعين الحلقة الثالثة – بعد جيل الصحابة والتابعين – في سلسلة رواة السنة ونقلة الدين إلى الأمة، ولقد كان لهذا الجيل أثره الرائد في التصدي لأصحاب البدع والأهواء، ومقاومة الكذب الذى فشى .

كما نشأ وتفتق على أيديهم علم الرجال، بعد أن كان السؤال عن الإسناد قد بدأ في أواخر عصر الصحابة وكبار التابعين.

وكما كان لهذا الجيل الريادة في ابتداء التدوين المرتب على الأبواب والفصول، كذلك كانت له الريادة في ابتداء التصنيف في علم الرجال، حيث ألف في تاريخ الرجال كل من: الليث بن سعد (ت ١٧٥ هـ) ، وابن المبارك (ت ١٨١ هـ) ، وضمرة بن ربيعة (ت ٢٠٢ هـ)، والفضل بن دكين (ت ٢١٨ هـ) وغيرهم.

أولا: تطور التدوين في هذا القرن عما سبق:

أ- ظهور التفريق بين التدوين الذي هو مجرد الجمع وبين التصنيف الذي هو الترتيب والتبويب والتمييز في المصنفات في هذا القرن.

ب- أن هذه المصنفات المدونة في هذا العصر قد جمعت إلى جانب أحاديث الرسول ﷺ أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، بعد أن كانت تتناقل مشافهة وكانت الصحف فيما مضى تقتصر على الأحاديث النبوية فقط.

ج- طريقة التدوين في مصنفات هذا القرن هي: جمع الأحاديث المتناسبة في باب واحد ثم يجمع جملة من الأبواب أو الكتب في مصنف واحد، بينما كان التدوين في القرن الماضي مجرد جمع الأحاديث في الصحف بدون ترتيب أو تمييز.

د- إن مادة المصنفات في هذا القرن قد جمعت من الصحف والكراريس التي دونت في عصر الصحابة والتابعين، ومما نقل مشافهة من أقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

وقد حملت مصنفات علماء القرن الثاني عناوين: موطأ – مصنف – جامع – سنن، وبعضها كان بعناوين خاصة مثل: الجهاد – الزهد – المغازي والسير.

ثانيا: ممن اشتهر بوضع المصنفات في الحديث في هذا القرن:

١- أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت ١٥٠ هـ) بمكة.

٢- محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي (ت ١٥١ هـ) بالمدينة.

٣- معمر بن راشد البصري ثم الصنعاني (ت ١٥٣ هـ) باليمن.

٤- أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٦ هـ) بالشام.

٥- الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) بالمدينة

ثالثا: دراسة موجزة عن نموذج مما دون في هذا القرن:

النموذج هو: موطأ الإمام مالك.

المؤلف: أبو عبد الله مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة بل إمام المسلمين في زمانه، قال الذهبي: "الإمام الحافظ فقيه الأمة شيخ الإسلام".

لماذا سمي كتابه بالموطأ: سمي بذلك لأمرين:

١- لأنه وطأ به الحديث أي يسره للناس.

٢- لمواطأة علماء المدينة له فيه وموافقتهم عليه.

قال الإمام مالك: "عرضت كتابي هذا على سبعين فقيها من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته: الموطأ".

موضوعه:

اشتمل على أحاديث الرسول ﷺ وأقوال الصحابة وفتاوى التابعين وقد انتقاه من مائة ألف حديث كان يرويها .

عدد أحاديثه:

يبلغ عدد أحاديث "الموطأ" - رواية يحيى بن يحي الأندلسي عنه – (٨٥٣) حديثا .

ويقول أبو بكر الأبهري جملة ما في "الموطأ" من الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين (١٧٢٠) حديثا، المسند منها (٦٠٠) ، والمرسل (٢٢٢) ، والموقوف (٦١٣) ، ومن قول التابعين (٢٨٥) .

وقد يختلف عددها لتباين روايات "الموطأ" عن الإمام مالك؛ ولأنه كان دائم التهذيب والتنقيح لموطأه، إذ مكث في تصنيفه وتهذيبه أربعين عاما.

مرتبة أحاديثه:

قال الإمام الشافعي: "أصح كتاب بعد كتاب الله "موطأ الإمام مالك".

ولا تعارض بين هذا القول وبين ما اتفق عليه العلماء من أن أصح كتاب بعد كتاب الله "صحيحا البخاري ومسلم"، وذلك لأمور:

١- أن كلام الإمام الشافعي كان قبل وجود "الصحيحين" حيث توفي - رحمه الله - سنة (٢٠٤ هـ) وعمر الإمام البخاري آنذاك لا يتجاوز عشر سنوات، وكان مولد الإمام مسلم سنة (٢٠٤ هـ) .

٢- أن جل ما فيه مخرج فيهما، وما بقي منه في "السنن" الأربعة.

وقد ذهب إلى القول بأن كل ما في "الموطأ" صحيح جمع من الأئمة في المشرق والمغرب، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بن الصلاح وابن حجر في آخر باب الصحيح من أنواع علوم الحديث.

لكن الراجح لدى الجمهور أن مرتبة "الموطأ" تأتي بعد "الصحيحين" والله تعالى أعلم.

وقد عده بعض العلماء سادس الكتب الستة، منهم رزين ابن معاوية السرقسطي (ت ٥٣٥ هـ) في كتابه "الجمع بين الكتب الستة"، والمجد ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) في كتابه "جامع الأصول".

من أهم شروح الموطأ:

١- الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار. مطبوع

٢- والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، كلاهما لابن عبد البر (ت ٤٦٣ هـ) وقد طبع في المغرب في ٢٤ مجلدا.

الباب الثالث: التدوين في القرن الثالث الهجري:

تعريف موجز عن جهود علماء السنة في هذا القرن ومميزات التدوين فيه:

يعتبر هذا القرن عصر ازدهار العلوم الاسلامية عامة وعلوم السنة النبوية خاصة، وكما ظهر على أيدي هؤلاء الجهابذة الأعلام نوع جديد من التأليف، وهو ما عرف بكتب العقيدة، **وكان التأليف في ذلك على نوعين:**

الأول: ما جمع فيه مؤلفوه النصوص الواردة في العقيدة من الكتاب والسنة مع بيان منهج السلف – من الصحابة والتابعين – في فهم هذه النصوص، وموقفهم من أصحاب الأهواء، وكان أغلب هذا النوع بعنوان: السنة مثل "السنة" لأحمد بن حنبل، و "السنة" لابنه عبد الله، و "السنة" لأبي نصر المروزي وغيرها.

والنوع الثاني: ما سلك فيه مؤلفوه مسلك الرد على المبتدعة أصحاب الأهواء وذلك لهتك أستارهم وفضح أسرارهم، وتحذير المسلمين منهم وبيان خطرهم على الأمة.

وقد تميز التدوين في هذا القرن بما يلي:

١- تجريد أحاديث رسول الله ﷺ وتمييزها عن غيرها، بعد أن كانت قد دونت في القرن الثاني ممزوجة بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين.

٢- الاعتناء ببيان درجة الحديث من حيث الصحة والضعف.

٣- تنوع المصنفات في تدوين السنة، **حيث ظهرت الأنواع التالية:**

أ- كتب المسانيد التي تعنى بجمع أحاديث كل صحابي على حدة كمسند الإمام أحمد وغيره.

ب- كتب الصحاح والسنن التي تعنى بتصنيف أحاديث رسول الله ﷺ على الكتب والأبواب مع العناية ببيان الصحيح من غيره كالكتب الستة وغيرها.

ج- كتب مختلف الحديث ومشكلها مثل كتاب: "اختلاف الحديث" للإمام الشافعي، وكتاب "اختلاف الحديث" لعلي بن المديني، وكذلك كتاب "تأويل مختلف الحديث" لابن قتيبة وغيرها.

وهناك الكثير من المصنفات في هذا القرن .

الفصل الأول: كتب المسانيد:

تعريفها:

المسند لغة: ما ارتفع عن الأرض وعلا عن السطح.

وفي الاصطلاح: أطلقه المحدثون على معنيين:

الأول: الحديث المسند.

قال الخطيب البغدادي: "وصفهم الحديث بأنه مسند يريدون أن إسناده متصل بين راويه وبين من أسند عنه، إلا أن أكثر استعمالهم هذه العبارة هو فيما أسند عن النبي ﷺ خاصة، واتصال الإسناد فيه يكون كل واحد من رواته سمعه ممن فوقه حتى ينتهي ذلك إلى آخره وإن لم يبين فيه السماع بل اقتصر على العنعنة" .

وعلى هذا المعنى أطلق بعض المصنفين على كتابه: مسند، مثل "الجامع الصحيح المسند" لأبي عبد الله البخاري، وكذلك "مسند الدارمي" و "صحيحا ابن خزيمة وابن حبان" وغيرها.

الثاني: كتب المسانيد.

وهي التي تخرج الأحاديث على أسماء الصحابة، وضم أحاديث كل واحد من الصحابة بعضها إلى بعض، مثل "مسند الإمام أحمد وأبي يعلى الموصلي" وغيرهما.

- طريقة ترتيب كتب المسانيد: للعلماء في ذلك ثلاث طرق:

الأولى: ترتيب أسماء الصحابة على حروف المعجم من أوائل الأسماء، فيبدأ — مثلا - بأبي بن كعب، ثم أسامة بن زيد، ثم أنس بن مالك وهكذا، إلى آخر الحروف.

الثانية: الترتيب على القبائل فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب إلى رسول الله ﷺ في النسب، ثم من يليهم.

الثالثة: الترتيب على قدر سوابق الصحابة في الإسلام ومحله في الدين، فيبدأ بالعشرة - رضوان الله عليهم -، ثم المقدمين من أهل بدر، ثم يلونهم أهل بيعة الرضوان بالحديبية ... وهكذا.

قال الخطيب البغدادي: "وهذه الطريقة — الأخيرة - أحب إلينا في تخريج المسند".

– أهم كتب المسانيد:

١– مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت ٢٠٤ ﻫ) وقد رد الحافظ السيوطي على من نسب هذا المسند إلى الطيالسي، وجعله أول مصنف في المسند باعتبار تقدم وفاته، فقال: "إنما هو من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين جمع فيه ما رواه يونس بن حبيب الأصبهاني خاصة عنه، وشذ عنه كثير منه، ويشبه هذا "مسند الشافعي" فإنه ليس تصنيفه، وإنما لقطه بعض الحفاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من كتاب "الأم" فإنه كان سمع "الأم" أو غالبها على الربيع عن الشافعي".

وقد رتب هذا "المسند" على أبواب الفقه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الساعاتي – رحمه الله – وسماه "منحة المعبود بترتيب مسند أبي داود"، وهو مطبوع في مجلدين بتحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.

٢–مسند إسحاق بن إبراهيم الحنظلي المعروف بابن راهويه المتوفى سنة (٢٣٨ ﻫ) .

٣– مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١ﻫ) .

٤– المنتخب من مسند عبد بن حميد الكشي المتوفى سنة (٢٤٩ ﻫ).

٥– مسند يعقوب بن شيبة أبو يوسف السدوسي البصري المتوفى سنة (٢٦٢ ﻫ) .

تنبيه:

١– هناك كتب مرتبة على أسماء الصحابة على طريقة المسانيد، ولم يسمها أصحابها مسانيد من ذلك مثلا:

أ– المعجم الكبير للطبراني.

ب– العلل للدارقطني وغيرهما

٢– وهناك كتب ذكرت في عداد كتب المسانيد، وهي ليست مرتبة على المسانيد ولا على الأبواب، مثل: "مسند علي بن الجعد" المطبوع في مجلدين، و "مسند يحيى بن معين"، و "مسند السراج" ونحوهما.

– دراسة موجزة عن نموذج من كتب المسانيد:

النموذج: مسند الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل.

مؤلفه: شيخ الإسلام وسيد المسلمين في عصره الحافظ الحجة والإمام القدوة، أبو عبد الله أحمد بن محمد الذهلي الشيباني المولود سنة (١٦٤ هـ) والمتوفى سنة (٢٤١ هـ) .

طريقة ترتيبه:

رتبه – رحمه الله – على قدر سابقة الصحابي في الإسلام ومحله من الدين، فبدأ بالعشرة الخلفاء على غيرهم، ثم أهل بدر، ثم أهل الحديبية. وهكذا.

مكانة هذا المسند:

قال حنبل: "جمعنا أحمد بن حنبل أنا وصالح وعبد الله وقرأ علينا "المسند" – وما سمعه غيرنا – وقال: هذا الكتاب جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف حديث وخمسين ألف، وما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن وجدتموه وإلا فليس بحجة".

عدد الصحابة المخرجة مسانيدهم في المسند:

قال أبو موسى: "فأما عدد الصحابة فنحو سبعمائة رجل ومن النساء مائة ونيف" .

وقال ابن الجزري: "قد عددتهم فبلغوا ستمائة ونيفا وتسعين سوى النساء، وعددت النساء فبلغن ستا وتسعين، واشتمل "المسند" على نحو ثمانمائة من الصحابة، سوى ما فيه ممن لم يسم من الأبناء والمبهمات وغيرهم".

شرط الإمام أحمد:

قال الحافظ أبو موسى المديني: "لم يخرج أحمد في "مسنده" إلا عمن ثبت عنده صدقه وديانته، دون من طعن في أمانته".

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية: "شرط "المسند" أقوى من شرط أبي داود في "سننه"، وقد روى أبو داود في "سننه" عن رجال أعرض عنهم أحمد في "المسند"، ولهذا كان الإمام أحمد لا يروي في "المسند" عمن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن قد يروي عمن يضعف لسوء حفظه، فإنه يكتب حديثه ليعتضد به ويعتبر به".

درجة أحاديث المسند:

قال الحافظ أبو القاسم التميمي ﵀: "لا يجوز أن يقال: فيه السقيم، بل فيه الصحيح والمشهور والحسن والغريب".

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية: "وقد تنازع الناس هل في "مسند الإمام أحمد" حديث موضوع، فقال طائفة من الحفاظ كأبي العلاء الهمداني وغيره: ليس فيه موضوع، وقال بعض العلماء كأبى الفرج ابن الجوزي: فيه موضوع".

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "ولا خلاف بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ الموضوع قد يراد به: المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهذا مما لا يعلم أن في "المسند" منه شيئا، ويراد بالموضوع: ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في "المسند" منه، بل وفي "سنن أبي داود والنسائي".

وقال الحافظ في مقدمة "تعجيل المنفعة": "ليس في "مسند أحمد" حديثا لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة منها حديث عبد الرحمن بن عوف: أنه يدخل الجنة زحفا، والاعتذار عنه أنه مما أمر الإمام أحمد بالضرب عليه فترك سهوا".

أقسام أحاديث المسند المطبوع:

قال الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي: "بتتبعي لأحاديث "المسند" وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام:

الأول: ما رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه سماعا منه، وهو المسمى "مسند الإمام أحمد"، وهو كبير جدا يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب.

الثاني: ما رواه عبد الله عن أبيه وغيره، وهو قليل جدا.

الثالث: ما رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحدثين بزوائد عبد الله وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا الأول.

الرابع: ما قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه، وهو قليل.

الخامس: ما وجده عبد الله في كتاب أبيه بخط يده، ولم يقرأه ولم يسمعه، وهو قليل أيضا.

السادس: ما رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه – رحمهما الله تعالى – وهو أقل الجميع".

عناية العلماء بالمسند:

١- رتبه على معجم الصحابة والرواة عنهم كترتيب كتب الأطراف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت.

٢- أخذ الحافظ أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير - رحمه الله - كتاب "المسند" بترتيب ابن المحب الصامت، وضم إليه "الكتب الستة"، و "مسند البزار"، و "مسند أبي يعلى الموصلي"، و "معجم الطبراني الكبير"، ورتبها جميعا على نفس ترتيب ابن المحب للمسند، وسماه: "جامع المسانيد والسنن".

قال ابن الجزري: "وجهد نفسه كثيرا وتعب فيه تعبا عظيما فجاء لا نظير له في العالم، وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنه مات قبل أن يكمله لأنه عوجل بكف بصره، وقال لي رحمه الله: لا زلت أكتب فيه في الليل والسراج ينونص حتى ذهب بصري معه، ولعل الله أن يقيض له من يكمله مع أنه سهل، فإن "معجم الطبراني الكبير" لم يكن فيه شيء من مسند أبي هريرة رضي الله عنه".

٣- رتبه الحافظ ابن حجر أيضا على الأطراف وسماه: "إطراف المسند - بكسر النون وضم الميم - المعتلي بأطراف المسند الحنبلي" ، ثم ضمه أيضا مع الكتب العشرة في كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة".

٤- ترجم لرجاله الحافظ شمس الدين الحسيني في كتابه "الإكمال بمن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال للمزي".

ثم ترجم لرجاله أيضا ضمن كتابه "التذكرة برجال العشرة" وهي "الكتب الستة"، و "موطأ مالك"، و "مسند أحمد"، و "مسند الشافعي"، و "مسند أبي حنيفة"، وقد اختصره الحافظ في "تعجيل المنفعة"، مقتصرا على رجال الأربعة.

٥- رتبه الشيخ أحمد بن عبد الرحمن الساعاتي على الكتب والأبواب ليسهل بذلك على طلبة العلم الاستفادة من المسند وسماه "الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني"، ثم عاد وشرحه وخرج أحاديثه في كتاب سماه "بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني"، وكلاهما مطبوع.

الفصل الثاني: الكتب الستة:

أولا: صحيح الإمام البخاري:

– المؤلف:

الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري الجعفي مولاهم، شيخ الإسلام وإمام الحفاظ، أمير المؤمنين في الحديث، صاحب التصانيف الكثيرة، كان مولده في شوال سنة أربع وتسعين ومائة، مات سنة ست وخمسين ومائتين للهجرة.

– اسم الكتاب:

اشتهر بين العلماء ب "صحيح البخاري" أما اسمه كما وضعه مؤلفه، فقال الإمام يحي بن شرف النووي: "سماه: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه".

وقال الحافظ ابن حجر: "سماه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه".

– الباعث على تأليفه:

أ– قال الحافظ ابن حجر: "لما رأى البخاري تلك التصانيف التي ألفت قبل عصره، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين، والكثير منها يشمله التضعيف، فلا يقال لغثه: سمين، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين".

ب– وقال: "وقوي عزمه ما سمعه من أستاذه أمير المؤمنين في الحديث والفقه، إسحاق بن راهويه، حيث قال: لو جمعتم كتابا لصحيح سنة رسول الله ﷺ، قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع الجامع الصحيح".

ج– وقال الحافظ أيضا: "وروينا بالإسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال: سمعت أبا عبد الله البخاري يقول: رأيت النبي ﷺ وكأني بين يديه وبيدي مروحة أذب عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب فهو الذي حملني على إخراج الجامع".

– موضوعه والكشف عن مغزاه فيه:

قال الحافظ: "تقرر أنه التزم الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح، ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحا، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة".

وقال محيي الدين النووي: "ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها".

– تراجم البخاري في صحيحه:

قال أبو أحمد بن عدي عن عبد القدوس بن همام قال: "شهدت عدة مشايخ يقولون: حول البخاري تراجم جامعه – أي بيضها – بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين".

قال الحافظ: "ولنذكر ضابطا يشمل على بيان أنواع التراجم فيه، وهي ظاهرة وخفية، أما الظاهرة: فهي أن تكون الترجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها ... وقد تكون الترجمة بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه، وهذا في الغالب.

وأما الخفية: وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق وهذا الموضع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه، وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحذ الأذهان. وكثيرا ما يفعل هذا حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع آخر متقدما أو متأخرا".

– بيان تقطيعه للحديث وفائدة إعادته:

قال ابن حجر: "قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي – في جزء له سماه "جواب المتعنت" –: اعلم أن البخاري – رحمه الله – كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى

يقتضيه الباب الذى أخرجه فيه، وقلما يورد حديثا في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى لمعان نذكرها، والله أعلم بمراده منها ثم سرد ثمانية معان لا يتسع المقام لذكرها هنا".

ثم قال: "وأما تقطيعه للحديث في الأبواب تارة واقتصاره منه على بعضه أخرى فذلك لأنه إن كان المتن قصيرا أو مرتبطا بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعدا فإنه يعيده بحسب ذلك مراعيا مع ذلك عدم إخلائه من فائدة حديثية، كأن يورده عن شيخ سوى الذي أخرجه عنه قبل ذلك، أو يورده في موضع موصولا وفي موضع معلقا، ويورده تارة تاما، وتارة مقتصرا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملا على جمل متعددة لا تعلق لإحداها بالأخرى فإنه يخرج كل جملة في باب مستقل فرارا من التطويل، وربما نشط فساقه بتمامه"

– شرط الإمام البخاري في صحيحه:

قال الحافظ ابن طاهر: "اعلم أن البخاري ومسلم ومن ذكرنا بعدهم – أهل السنن – لم ينقل عن أحد منهم أنه قال: شرطت أن أخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني، وإنما يعرف ذلك من سبر كتبهم، فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم".

ثم قال: "فاعلم أن شرط البخاري ومسلم أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون إسناده متصلا غير مقطوع، ... إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة مثل حماد بن سلمة، وسهيل بن أبي صالح، وداود بن أبي هند، وأبى الزبير المكي، والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم".

وقال الحازمي: "ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي العدل في مشايخه العدول، وفيمن روى عنهم وهم ثقات أيضا، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزم إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات" ثم ضرب لذلك مثلا بالإمام الزهري وطبقات الرواة عنه.

– عناية العلماء بصحيح البخاري:

ليس من المبالغة في شيء إذا قلنا إن المسلمين على اختلاف طبقاتهم وتباين مذاهبهم لم يعنوا بكتاب بعد كتاب الله عنايتهم ب "صحيح البخاري" من حيث السماع والرواية والضبط والكتابة، وشرح أحاديثه وتراجم رجاله، واختصاره وتجريد أسانيده، ولا غرابة في ذلك فهو أصح كتاب بعد كتاب الله.

قال الحافظ: "ذكر الفربري أنه سمعه منه تسعون ألفا"، وقال: "ومن رواة الجامع أيضا: أبو طلحة منصور بن محمد بن علي بن قريبة البزدوي، وابراهيم بن معقل النسفي وحماد بن شاكر الفسوي. والرواية التي اتصلت بالسماع في هذه الأعصار وما قبلها هي رواية: محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر الفربري".

هذا بالنسبة لروايته وسماعه، وأما شروحه والتعليق عليه ونحوه، فقد قام به العلماء – قديما وحديثا – حق القيام بحيث لم يدعوا أمرا يرتبط به إلا بحثوه وتعرضوا له، ولا مشكلا من ألفاظه وأسمائه وتراجمه إلا بينوه وأذهبوا الشبه عنه.

وقد بلغت شروحه المخطوطة والمطبوعة: إحدى وسبعين شرحا حسب إحصاء الأستاذ عبد الغني بن عبد الخالق – رحمه الله – وحسب إحصائه أيضا بلغت التعليقات والمختصرات وما جرى مجراها: أربعة وأربعين تعليقا ومختصرا ما بين مخطوط ومطبوع.

ومن أهم شروح البخاري المطبوعة:

١– أعلام السنن للخطابي أبي سليمان حمد بن محمد البستي (ت ٣٨٨ هـ) .

٢– الكوكب الدراري في شرح صحيح البخاري للحافظ شمس الدين محمد بن يوسف المعروف بالكرماني (ت ٧٨٦ هـ) .

٣– فتح الباري للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) ، وهو أهم شروحه وأجودها، وصدق فيه قول الشيخ الشوكاني: "لا هجرة بعد الفتح".

٤– عمدة القاري للحافظ بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد الحنفي الشهير بالعيني (ت ٨٥٥ هـ) .

٥– إرشاد الساري لشهاب الدين أحمد بن محمد المعروف بالقسطلاني (ت ٩٢٣ هـ) .

٦– فيض الباري للشيخ محمد أنور الكشميري الحنفي (ت ١٣٥٢ هـ) .

أما العناية برجاله: فقد بدأ ذلك مبكرا، حيث ألف الحافظ أبو أحمد عبد الله بن عدي (ت ٣٦٥ هـ) كتابا سماه "من روى عنه البخاري"، ثم تتابع التأليف في ذلك، ومن أهم تلك الكتب ما يلي:

١- الهداية والإرشاد لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ) .

٢- التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الصحيح لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ) .

٣- الجمع بين رجال الصحيحين لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧ هـ) .

ثم ظهرت بعد ذلك الكتب التي تعنى برجال الأئمة الستة جميعا ومنها:

١- الكمال في أسماء الرجال للحافظ عبد الغني المقدسي.

٢- تهذيب الكمال للحافظ المزي (ت ٧٤٢ هـ) ثم ما تفرع منه.

- عدد أحاديث صحيح البخاري:

قال الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح: "وجملة ما في صحيح البخاري سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالأحاديث المكررة، وقد قيل أنها بإسقاط المكررة أربعة آلاف حديث، إلا أن هذه العبارة قد يندرج تحتها عندهم آثار الصحابة والتابعين، وربما عد الحديث الواحد المروي بالإسنادين حديثين".

وقال الحافظ أبو الفضل شهاب الدين بن حجر: "فجميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة بلا تكرير على التحرير ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان..".

ثانيا: صحيح الإمام مسلم:

– المؤلف:

الإمام الحافظ الناقد أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري، ولد في سنة أربع ومائتين، ومات سنة إحدى وستين ومائتين للهجرة.

– اسم الكتاب:

اشتهر هذا الكتاب بين العلماء باسم "صحيح مسلم".

قال ابن الصلاح: "روينا عن مسلم ﷺ قال: صنفت هذا "المسند الصحيح" من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة".

وقال أيضا: "بلغنا عن مكي بن عبدان قال: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فمدارهم على هذا المسند" يعني مسنده الصحيح.

– الباعث له على تأليفه:

تولى الإمام مسلم بيان أسباب تأليفه لهذا "المسند الصحيح" في مقدمته حيث ذكر أن السبب **الباعث له على ذلك أمران:**

الأول: إجابة لسؤال أحد تلاميذه حيث قال في مقدمته: "ثم إنا– إن شاء الله – مبتدؤون في تخريج ما سألت تأليفه على شريطة سوف أذكرها لك".

الثاني: كثرة ما ألف وقذف به إلى الناس من الكتب المملؤة بالضعاف والمناكير والواهيات حيث قال في مقدمته: "ولكن من أجل ما أعلمناك من أن نشر القوم الأخبار بالأسانيد الضعاف المجهولة، وقذفهم بها إلى العوام الذين لا يعرفون عيوبها، خف على قلوبنا إجابتك إلى ما سألت".

– منهج الإمام مسلم في صحيحه:

تولى – رحمه الله – بيان منهجه الذي سار عليه في كتابه بنفسه في مقدمته فقال: "ثم إنا – إن شاء الله – مبتدؤون في تخريج ما سألت تأليفه على شريطة سوف أذكرها لك وهو: أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار إلا أن يأتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى أو إسناد لعلة تكون هناك؛ لأن المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقام

حديث تام، فلا بد من إعادة الحديث الذي فيه ما وصفنا من الزيادة، أو أن يفصل ذلك المعنى من جملة الحديث على اختصاره إذا أمكن ولكن تفصيله ربما عسر من جملته، فإعادته بهيئته إذا ضاق ذلك أسلم".

وقال: "فأما ما وجدنا بدا من إعادته بجملته من غير حاجة منا إليه، فلا نتولى فعله إن شاء الله تعالى.

فأما القسم الأول: فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى، وأن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث وإتقان لما نقلوه، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش، كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارا يقع في أسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصنف المقدم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصفنا دونهم، فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاء بن السائب، ويزيد بن أبي زياد، وليث بن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار فهم وإن كانوا بما وصفنا من العلم والستر عند أهل العلم معروفين؛ فغيرهم من أقرانهم ممن عندهم ما ذكرنا من الإتقان والاستقامة في الرواية يفضلونهم في الحال والمرتبة لأن هذا عند أهل العلم درجة رفيعة وخصلة سنية".

ثم قال – رحمه الله –: "فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فأما ما كان منها عن القوم هم عند أهل الحديث متهمون – أو عند الأكثر منهم – فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسور أبي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمد بن سعيد المصلوب، وغياث بن ابراهيم، وسليمان بن عمرو، وأبي داود النخعي، وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر والغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم.

وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث غير مقبوله ولا مستعمله".

– شرط الإمام مسلم في صحيحه:

تقدم الكلام على ذلك عند الكلام على شرط البخاري في صحيحه وفيما ذكرناه في الفقرة السابقة – منهجه في صحيحه – شيء من ذلك فليراجع هناك.

– هل في صحيح الإمام مسلم معلقات؟

قال الحافظ أبو عمر بن الصلاح: "ليس في مسلم من المعلقات إلا القليل ... وذكر الحافظ أبو على الغساني الأندلسي أن مسلما وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعا".

وذكر الحافظ العراقي كلام ابن الصلاح ثم قال: "وفيه أمور: أحدهما: أن قوله: وهو في مسلم قليل جدا هو كما ذكر، ولكني رأيت أن أبين موضع ذلك القليل ليضبط"، ثم ذكر ثلاثة مواضع: الأول في كتاب التيمم، والثاني في البيوع، والثالث في الحدود ... وكلها بصيغة وروى الليث.

ثم قال: "والحديثان الأخيران – في البيوع والحدود – قد رواهما مسلم قبل هذين الطريقين متصلا ثم أعقبهما بهذين الإسنادين، فعلى هذا ليس في مسلم بعد المقدمة حديث معلق لم يوصله إلا حديث أبي الجهم في التيمم، وفيه بقية أربعة عشر موضعا رواه متصلا ثم أعقبه بقوله: ورواه فلان، وقد جمع الرشيد العطار ذلك في "الغرر المجموعة"، وقد بينت ذلك كله في كتاب جمعته فيما تكلم فيه من أحاديث الصحيحين بضعف أو انقطاع".

وقال الحافظ ابن حجر تعقيبا على كلام الحافظ العراقي: "فيه أمور:

الأول: قوله: فيه بقية أربعة عشر موضعا ليس فيه عند الرشيد العطار إلا ثلاث عشر أحدهما مكرر، والذي أوقع الشيخ في ذلك أن أبا علي الجياني – وتبعه المازري – ذكر أنها أربعة عشر.

والثاني: قوله: إنه رواه متصلا ثم أعقبه بقوله: ورواه فلان ليس ذلك في جميع الأحاديث المذكورة، وإنما وقع ذلك فيه في ستة أحاديث ثم ذكرها الحافظ ثم ذكر السبعة الباقية بما فيها المكرر ثم قال: فعلى هذا فهي اثنا عشر حديثا فقط ستة منها بصيغة التعليق، وستة منها بصيغة الاتصال، ولكن أبهم في كل واحد منها اسم من حدثه، فكان حق العبارة أن يقول:

وفيه بقية ستة مواضع أخرى قيل إنها منقطعة وليست بمنقطعة كما هو رأي الجمهور من المحدثين في الإسناد فيه رجل مبهم، إنه متصل فيه مبهم".

– عدد أحاديث صحيح مسلم:

قال الحافظ العراقي: "ولم يذكر ابن الصلاح عدة أحاديث مسلم، وقد ذكرها النووي في زياداته في "التقريب" فقال: إن عدة أحاديثه نحو أربعة آلاف بإسقاط المكرر. ولم يذكر عدته بالمكرر وهو يزيد على عدة كتاب البخاري لكثرة طرقه، وقد رأيت عن أبي الفضل أحمد بن سلمة أنه اثنا عشر ألف حديث.

– عناية العلماء بصحيح مسلم:

قد اعتنى العلماء بصحيح مسلم رواية وإسماعا إلا أنه اتصلت واشتهرت الروايات في الأعصار المتأخرة لصحيح مسلم برواية أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري الفقيه الزاهد المجتهد راوية صحيح مسلم، مات سنة (٣٠٨ ﻫ) .

ومن أهم شروح مسلم ما يلي:

١- المفهم في شرح مسلم لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت ٥٢٩ ﻫ) .

٢- المعلم في شرح مسلم لأبي عبد الله محمد بن علي المازري المالكي (ت ٥٣٦ ﻫ).

٣- إكمال المعلم بفوائد شرح صحيح مسلم للقاضي أبي الفضل عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ ﻫ) .

٤- شرح صحيح مسلم لأبي عمرو بن عثمان بن الصلاح (ت ٦٤٣ ﻫ) .

٥-المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي(ت٦٧٦ ﻫ).

٦- إكمال الإكمال لأبي الروح عيسى بن مسعود الزواوي المالكي (ت ٧٤٤ ﻫ) .

وغير ذلك من الشروح التي بلغت – فيما وقفت عليه – قريبا من خمسين شرحا ومختصرا.

ثالثا: سنن أبي داود السجستاني:

– المؤلف:

الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني الإمام، شيخ السنة، مقدم الحفاظ، ومحدث البصرة، المولود سنة (٢٠٢ ه) والمتوفى سنة (٢٧٥ ه) .

– اسم كتاب أبي داود:

اشتهر بين العلماء ب "السنن" ، ويبدو أن المؤلف نفسه سماه بهذا حيث قال في رسالته إلى أهل مكة: "فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب "السنن" أهي أصح ما عرفت في الباب"، وقال في موضع آخر من الرسالة أيضا: "وإن من الأحاديث في كتابي "السنن" ما ليس بمتصل وهو مرسل".

– منهج أبي داود في كتاب السنن:

جاء في رسالته إلى أهل مكة قوله: "فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب "السنن" أهي أصح ما عرفت في الباب فاعلموا أنه كذلك كله، إلا أن يكون قد روي من وجهين صحيحين، أحدهما أقوم إسنادا والآخر صاحبه أقدم في الحفظ، فربما كتبت ذلك– أي الأقدم حفظا – ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث ولم أكتب في الباب إلا حديثا أو حديثين، وإن كان في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر، وإنما أردت قرب منفعته، وإذا أعدت الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة، فإنما هو من زيادة كلام فيه، وربما تكون فيه كلمة زيادة على الأحاديث، وربما اختصرت الحديث الطويل لأني لو كتبته بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه فاختصرته لذلك ... وليس في كتاب "السنن" الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء ، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر وليس على نحوه في الباب غيره، وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لا يصح سنده، وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض".

– شرط أبي داود وغيره من أصحاب السنن:

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر: "**وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم على ثلاثة أقسام:**

الأول: صحيح، وهو جنس ما في الصحيحين.

الثاني: صحيح على شرطهم – أصحاب السنن – وقد حكى أبو عبد الله بن منده: إن شرط أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الإسناد من غير قطع ولا إرسال.

الثالث: أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم وأوردوها لا قطعا منهم بصحتها، وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة، **فإن قيل: لما أودعوها كتبهم ولم تصح عندهم، فالجواب من ثلاثة أوجه:**

الأول: رواية قوم لها واحتجاجهم بها فأوردوها وبينوا سقمها لتزول الشبه.

الثاني: أنهم لم يشترطوا ما ترجمه البخاري ومسلم – رضى الله عنهما – على ظهر كتابيهما من التسمية بالصحة.

الثالث: أن يقال لقائل هذا الكلام: رأينا الفقهاء وسائر العلماء يوردون أدلة الخصم في كتبهم مع علمهم أن ذلك ليس بدليل فكان فعلهم هذا كفعل الفقهاء.

– آراء العلماء فيما سكت عنه أبو داود:

قال ابن الصلاح: "ما وجدناه في كتاب أبي داود مذكورا مطلقا، وليس في واحد من الصحيحين، ولا نص على صحته أحد ممن يميز بين الصحيح والحسن عرفنا بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في ذلك ما ليس بحسن عند غيره".

ويرى الحافظ العراقي أن قوله: فهو صالح، يجوز أن يكون صحيحا، ويجوز أن يكون حسنا عند من يرى الحسن رتبة متوسطة بين الصحيح والضعيف، ولم ينقل لنا عن أبي داود هل يقول بذلك، أيرى ما ليس بضعيف صحيحا، فكان الأولى بل الصواب أن لا يرتفع بما سكت عنه إلى الصحة حتى يعلم أن رأيه هو الثاني ويحتاج إلى نقل.

وقال الحافظ ابن حجر: "ومن هنا يتبين أن جميع ما سكت عليه أبو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي بل هو على أقسام:

١- منه ما هو في الصحيحين أو على شرط الصحة.

٢- ومنه ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣- ومنه ما هو من قبيل الحسن إذا اعتضد، وهذان القسمان كثير في كتابه جدا.

٤- ومنه ما هو ضعيف ولكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا، وكل هذه الأقسام عنده تصلح للاحتجاج بها.

وقال الحافظ محي الدين النووي: "والحق أن ما وجدناه في سننه ما لم يبينه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يعتمد فهو حسن، وإن نص على ضعفه من يعتمد، أو رأى العارف في سنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له حكم بضعفه، ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود".

قال ابن حجر - معقبا - على هذا الكلام: "وهذا هو التحقيق".

- عناية العلماء بسنن أبي داود:

اعتنى العلماء بهذا الكتاب كما اعتنوا بغيره من الكتب الستة وغيرها، إلا أننا نجد أن عنايتهم به فاقت غيره من السنن، فجاء بعد مرتبة الصحيحين في العناية خاصة عند المشتغلين بالفقه لما حواه هذا الكتاب من السنن والأحاديث الصحيحة والحسنة، واختصروه وعلقوا عليه، كما ترجموا لرجاله ضمن رجال الكتب الستة.

هذا ومن أهم شروحه:

١- شرح معالم السنن لأبي سليمان حمد بن محمد بن ابراهيم الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) .

٢- مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود للحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ) .

٣-فتح الودود على سنن أبي داود لأبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي(ت ١١٣٩هـ).

٤- عون المعبود شرح سنن أبي داود للشيخ شمس الحق العظيم أبادي (ت ١٣٢٦ هـ) .

٥- بذل المجهود في حل أبي داود للشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت ١٣٤٦ هـ) .

رابعًا: جامع أبي عيسى الترمذي:

– المؤلف:

الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك السلمي الترمذي الحافظ العلم البارع صاحب التصانيف الكثيرة، قال أبو عبد الله الذهبي: "الصواب أنه أضر في كبره بعد رحلته وكتابته العلم"، المولود في سنة (٢٠٩ هـ) والمتوفى سنة (٢٧٩ هـ).

– اسم كتاب الترمذي:

قال في مقدمة تحفة الأحوذي: "قال صاحب كشف الظنون: "قد اشتهر جامع الترمذي بالنسبة إلى مؤلفه، فيقال: جامع الترمذي"، وقال – أيضا –: "لقد أطلق الحاكم والخطيب عليه الجامع الصحيح، ويقال له أيضا: سنن الترمذي".

– رتبة جامع الترمذي بين الكتب الستة:

قال أبو عيسى: "صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز فرضوا به، وعرضته على علماء العراق فرضوا به، وعرضته على علماء خرسان فرضوا به، ومن كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم".

وقال الذهبي: "انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما".

– منهج أبي عيسى الترمذي في جامعه:

رتب أبو عيسى الترمذي كتابه على الأبواب على طريقة الجوامع الشاملة للأحكام وغيرها، وكل باب من أبواب الترمذي يحمل عنوان المسألة أو الحكم الذى روى الترمذي الحديث من أجله، ويورد في الباب حديثا أو أكثر ثم يتبع ذلك بآراء الفقهاء في المسألة وعملهم بذلك الحديث تصحيحا وتحسينا وتضعيفا؛ ويتكلم على درجة الإسناد ورجاله وما اشتمل عليه من العلل، ويذكر ما للحديث من الطرق، ثم إن كان هناك أحاديث أخرى تناسب الترجمة فإنه يشير إليها بقوله: "وفي الباب عن فلان، وفلان" من الصحابة.

– شرط أبي عيسى الترمذي في كتابه:

تقدم الكلام على طرف من ذلك في الكلام على شرط البخاري، وعند الكلام على شرط أبي داود، ونضيف هنا قول أبي الفضل ابن طاهر: "وأما أبو عيسى الترمذي – رحمه الله

– فكتابه على أربعة أقسام:

١– قسم صحيح مقطوع به، وهو ما وافق فيه البخاري ومسلم.

٢– قسم على شرط الثلاثة كما بينا – أبو داود والترمذي والنسائي.

٣– وقسم أخرجه للضدية وأبان عن علته، ولم يغفله.

٤– وقسم رابع أبان هو عنه فقال: ... ما أخرجت في كتابي

إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء وهذا شرط واسع".

– عناية العلماء بجامع الترمذي:

قال في تحفة الأحوذي: "اعلم أن لجامع الترمذي شروحا وتعليقات ومختصرات وعليه مستخرجات"، وقد اعتنى به العلماء رواية وإسماعا ونسخا، كما عنوا باختلاف نسخه منذ وقت مبكر، أما رجاله فقد اعتنى بهم ضمن الكتب التي ترجمت لرجال الكتب الستة.

ومن أهم شروحه:

١– عارضة الأحوذي لأبي بكر بن العربي المالكي.

٢– شرح ابن سيد الناس ولم يتمه، وأكمله الحافظ العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) إلا أنه لم يتمه أيضا، فأتمه ابنه أبو زرعة المتوفى سنة (٨٢٦ هـ) .

٣– شرح الحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد المعروف بابن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ) .

٤– تحفة الأحوذي لعبد الرحمن المباركفوري وغير ذلك من الشروح.

خامسًا: كتاب السنن لأبي عبد الرحمن النسائي:

– المؤلف:

الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي، ولد سنة (٢١٥ هـ)، وتوفي سنة (٣٠٣ هـ) .

– اسم كتابه:

ألف الحافظ النسائي كتاب "السنن الكبرى" فلما عاد من رحلته إلى مصر مر بفلسطين، فنزل الرملة، فسأله أميرها: "أكل ما في سننه صحيح؟ فقال: لا. فقال: جرد الصحيح منه". فاختصره مقتصرا على ما يراه صحيحا وسماه "المجتبى" بالباء الموحدة، أو "المجتنى" بالنون ويعرف أيضا ب "السنن الصغرى".

– منهج النسائي في سننه وآراء العلماء في ذلك:

قال أحمد بن محبوب الرملي: "سمعت النسائي يقول: لما عزمت على جمع "السنن" استخرت الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فتركت جملة من الحديث كنت أعلو فيها عنهم".

وقال الحافظ ابن رشيد: "كتاب النسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا وأحسنها ترصيفا، وكان كتابه جامعا بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل.

وعلى الجملة فكتاب النسائي أقل الكتب الستة بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا...".

– شرطه وعناية العلماء بكتابه:

تقدم الكلام على شرطه عند الكلام على شرط البخاري وكذلك أبي داود، ونقلت هناك كلام ابن طاهر والحازمي في "شروط الأئمة".

وأما العناية به:

فقد اعتنى به العلماء كغيره من الكتب الستة، رواية وإسماعا ونسخا، وترجموا لرجاله ضمن رجال الكتب الستة.

أما شروحه فلم أقف على شرح له سوى "شرح السيوطي" و "حاشية السندي" وهما مطبوعان.

سادسًا: السنن للحافظ أبي عبد الله ابن ماجه:

– المؤلف:

الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه الحافظ الكبير الحجة المفسر، مصنف السنن والتاريخ والتفسير وغيرها، حافظ قزوين في عصره، ولد سنة (٢٠٩ هـ) ، وتوفي سنة (٢٧٢ هـ) .

– اسم الكتاب:

اشتهر بين الناس باسم السنن منسوبا إلى صاحبه: سنن ابن ماجه.

– منهجه وأراء العلماء فيه:

أول من ألحقه بالكتب الخمسة أبو الفضل محمد بن طاهر (ت ٥٠٧ هـ) ، صاحب "شروط الأئمة الستة"، وغيره جعل مكانه "الموطأ" للإمام مالك.

وقد رتب ابن ماجه كتابه على الأبواب مشتملا على السنن والأحكام كباقي الكتب الستة، وأخرج فيها الحديث الصحيح والحسن والضعيف، وفيه بعض المناكير والموضوعات، لكنها قليلة من أجل هذا انحطت رتبته عن الكتب الخمسة.

قال الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: "وقعت جملة أحاديث السنن لابن ماجه في (٤٣٤١) حديثا، منها (٣٠٠٢) حديثا أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم، وباقي الأحاديث وعددها (١٣٣٩) حديثا زائدة على ما جاء في الكتب الخمسة، وتنقسم إلى (٤٢٨) حديثا صحيحة الإسناد، و (١٩٩) حديثا حسنة الإسناد، و (٦١٣) حديثا ضعيفة الإسناد، و (٩٩) حديثا واهية الإسناد أو منكرة أو مكذوبة" .

– شرطه والعناية به:

تقدمت الإشارة إلى طرف من ذلك في الكلام على شرط البخاري وكذلك في الكلام على شرط أبي داود، ومن المعروف أن "سنن ابن ماجه" انحطت رتبته عن الخمسة لتساهله في أحاديث قوم من المجاهيل والمتهمين، بل وفيهم بعض الكذابين.

أما عناية العلماء به:

فقد اعتنوا به رواية وإسماعا ونسخا كغيره، وترجموا لرجاله ضمن رجال الكتب الستة أما الشروح، فلم أقف على شيء منها سوى "حاشية السندي" و "تعليقات السيوطي".

الباب الرابع: التدوين في القرنين الرابع والخامس:

تمهيد: في بيان جهود علماء السنة إجمالا:

تابع علماء السنة في القرن الرابع من سبقهم في خدمة السنة المطهرة وعلومها، فكان منهم من نسج على منوال الصحيحين في تخريج الأحاديث الصحيحة من ذلك مثلا:

١- صحيح ابن خزيمة (ت ٣١١ هـ) .

٢- صحيح ابن حبان (ت ٣٥٤ هـ) .

٣- صحيح ابن السكن (ت ٣٥٣ هـ) .

٤- مستدرك الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) وغيرها.

ومنهم من نهج منهج أصحاب السنن في الاقتصار على أحاديث السنن والأحكام، مع اشتمالها على الصحيح وغيره، وذلك مثل:

١- منتقى ابن الجارود (ت ٣٠٧ هـ) .

٢- سنن الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ) .

٣- سنن البيهقي (ت ٤٥٨ هـ) وهو متأخر وفاة لكن يمكن عده في القرن الرابع تجوزا لتقارب كتب السنن، كذلك نجد من اعتنى في هذا القرن بالتأليف في مختلف الحديث ومشكله، كما في كتابي الطحاوي (ت ٣٢١ هـ) :

١- شرح معاني الآثار.

٢- ومشكل الآثار، وغيرهما.

وذلك تتميما – وتكميلا - لما بدأه الإمام الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) في كتابه "اختلاف الحديث"، والحافظ ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) في كتابه "تأويل مختلف الحديث" وغيرهما مما ألف في ذلك النوع في القرن الثالث.

كما ظهر - ولأول مرة - نوعان من المصنفات في هذا القرن، وهذا يعد من التجديد في مجال خدمة السنة، وهذه ميزة أخرى لأهل السنة، أنهم في كل عصر يعملون تفكيرهم ويبذلون جهدهم في ابتكار طرق ووسائل جديدة لخدمة سنة المصطفى ﷺ، فلم يجمدوا كما جمد غيرهم من أهل العلوم الإسلامية الأخرى.

وهذان النوعان من المصنفات هما:

أولا: كتب المصطلح – علوم الحديث – التي جمعت تلك القواعد التي كانت متفرقة في كتب من سبقهم من علماء القرنين الثاني والثالث مثل: "الرسالة" للشافعي، ومقدمة "صحيح مسلم" وكتابه "التمييز"، وكتب الرجال والعلل، فقيض الله ﷻ من جمعها وسهلها على طلبة العلم.

ويعد المحدث الفاصل لأبي محمد الرامهرمزي (ت ٣٦٠ هـ) أول مؤلف في ذلك، ثم تبعه أبو عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ) بتأليف كتابه "معرفة علوم الحديث"، ثم استخرج عليه تلميذه أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) ثم تتابع التأليف في المصطلح بعد ذلك.

ثانيا: كتب المستخرجات، وسيأتي الكلام عنها قريبا بإذن الله.

وهناك أنواع أخرى من المصنفات في مجال تدوين السنة في هذا القرن مثل معاجم الطبراني (ت ٣٦٠ هـ) و "العلل" للدارقطني الذي رتبه على مسانيد الصحابة، وغيرها.

أما في القرن الخامس الهجري، فقد سلك علماء السنة طرقا أخرى ومجالات جديدة لتدوين السنة وحفظها وجمعها، حيث ظهرت في هذا القرن النواة الأولى للموسوعات الحديثة ومن ذلك:

١- كتب الجمع بين الصحيحين.

٢- وكتب الجمع بين الستة وغير ذلك، وسيأتي لذلك مزيد تفصيل بإذن الله.

الفصل الأول: التدوين في القرن الرابع الهجري:

أولا: دراسة موجزة لنماذج مختارة من كتب السنة المدونة في القرن الرابع:

أولا: هذه دراسة موجزة لنماذج مختارة من كتب السنة المدونة في القرن الرابع:

١- صحيح الإمام ابن خزيمة:

المؤلف:

أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة النيسابوري الحافظ إمام الأئمة، شيخ الاسلام صاحب المصنفات الكثيرة، ولد سنة (٢٢٣ هـ) ، وتوفي سنة (ت ٣١١ هـ) .

تسمية كتابه:

اشتهر بين الناس باسم: صحيح ابن خزيمة، وقد ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي- محقق الجزء الموجود من ابن خزيمة – أن اسمه كما وضعه مؤلفه: مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ، وأنه مختصر من كتابه "المسند الصحيح".

وقال الحافظ ابن حجر: وسمى ابن خزيمة كتابه: "المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند، ولا جرح في النقلة".

شرطه في كتابه:

اشترط ابن خزيمة – رحمه الله – في هذا الكتاب ألا يخرج إلا الحديث الصحيح، وقد نص على ذلك في عنوان كتابه حيث قال: "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولا إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد، ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى".

منهجه في الصحيح:

أ- رتبه على الكتب والأبواب فبدأه بكتاب الوضوء ثم كتاب الصلاة. وهكذا.

ثم يورد تحت كل كتاب مجموعة من الأبواب، يقول: باب كذا ... وتارة يقول: أبواب كذا.

ب- يورد الأحاديث مسندة منه إلى رسول الله ﷺ، وإذا كان للحديث أكثر من طريق.

ج- يعقب على الحديث – غالبا – بالكلام على سنده ومتنه، ويعتني بضبط الألفاظ ومخالفة كل راو للآخر في لفظه، وغالبا ما يبدأ كلامه بقوله: قال أبو بكر.

د- كثيرا ما يذكر الراجح عنده في المسألة في تراجم الأبواب على طريقة فقهاء المحدثين كالبخاري وأبي داود وغيرهما.

مكانة صحيح ابن خزيمة من كتب السنة:

قال الحافظ ابن الصلاح: "ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الصحيحين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة ... ويكفى كونه موجودا في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة...".

وقال الحافظ السيوطي: "صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان لشدة تحريه، حيث إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول مثلا: باب كراهة كذا إن صح الخبر، أو إن ثبت كذا".

عناية العلماء بصحيح ابن خزيمة:

اعتنى العلماء بصحيح ابن خزيمة رواية وإسماعا ونسخا، وممن اعتنى به من المتأخرين:

١- الحافظ سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) حيث اختصر "تهذيب الكمال" للمزي مع التذييل عليه برجال ستة كتب هي: المسند للإمام أحمد، صحيح ابن خزيمة، صحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم، السنن للدارقطني، السنن الكبرى للبيهقي، وسماه: "إكمال تهذيب الكمال".

٢- والحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) حيث صنف كتاب "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة"، وهي: موطأ الإمام مالك، ومسند الشافعي، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن حبان، والمستخرج لأبي عوانة، والمستدرك للحاكم، وشرح معانى الآثار للطحاوي، والسنن للدارقطني.

قال الحافظ: "وإنما زاد العدد واحدا، لأن صحيح ابن خزيمة لم يوجد منه سوى قدر ربعه".

٢- صحيح ابن حبان:

المؤلف:

الإمام العلامة الحافظ شيخ خراسان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن معاذ بن معبد التميمي الدارمي البستي صاحب الكتب المشهورة والمصنفات الغزيرة، ولد سنة بضع وسبعين ومائتين، وتوفي سنة (٣٥٤ هـ) .

تسمية صحيح ابن حبان:

اشتهر بين العلماء باسم صحيح ابن حبان، واسمه كما ذكره المؤلف في مقدمته: "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح قي ناقليها".

شرط ابن حبان في صحيحه:

قال رحمه الله في مقدمته: "وأما شرطنا في نقلة ما أودعناه كتابنا هذا من السنن فإنا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

١- العدالة في الدين بالستر الجميل.

٢- الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

٣- العقل بما يحدث من الحديث.

٤- العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

٥- المتعري خبره عن التدليس.

فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتججنا بحديثه وبنينا الكتاب على روايته، وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به".

سبب تأليف ابن حبان لصحيحه:

قال في مقدمته:

١- وإني لما رأيت الأخبار طرقها كثرت، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت لاشتغالهم بكتب الموضوعات، وحفظ الخطأ والمقلوبات، حتى صار الخبر الصحيح مهجورا لا يكتب، والمنكر المقلوب عزيزا يستغرب.

٢- وأن من جمع السنن من الأئمة المرضيين وتكلم عليها من أهل الفقه والدين أمعنوا في ذكر الطرق للأخبار، وأكثروا من تكرار المعاد للآثار قصدا منهم لتحصيل الألفاظ على من رام حفظها من الحفاظ، فكان ذلك سبب اعتماد المتعلم على ما في الكتاب.

ثم قال رحمه الله: "فتدبرت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين".

منهج ابن حبان في صحيحه:

وقال رحمه الله في بيان منهجه: "..فتد برت الصحاح لأسهل حفظها على المتعلمين، وأمعنت الفكر فيها لئلا يصعب وعيها على المقتبسين فرأيتها تنقسم خمسة أقسام متساوية متفقة التقسيم غير متنافية:

فأولها: الأوامر التي أمر الله عباده بها (وهي تدور على مائة نوع وعشرة أنواع) .

والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها (وهي تدور على مائة نوع وعشرة أنواع) .

والثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها (وتدور على ثمانين نوعا) .

والرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها (وتدور على خمسين نوعا) .

والخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها (وتدور على خمسين نوعا) .

ثم قال: "فجميع أنواع السنن أربع مائة نوع على حسب ما ذكرناها".

وقال في آخر الكتاب: "فهذا آخر أنواع السنن، قد فصلناها على حسب ما أصلنا الكتاب عليه من تقاسيمها، وليس في الأنواع التي ذكرناها من أول الكتاب إلى آخره نوع يستقصى، لأنا لو ذكرنا كل نوع بما فيه من السنن، لصار الكتاب أكثره معادا"، إلى أن قال: "وكشفنا عما أشكل من ألفاظها، وفصلنا عما يجب أن يوقف على معانيها على حسب ما سهل الله ويسره وله الحمد على ذلك".

أما طريقة ترتيبه: فقد وصفها السيوطي بقوله: "صحيح ابن حبان ترتيبه مخترع ليس على الأبواب، وليس على المسانيد، ولهذا سماه: التقاسيم والأنواع".

ويعتبر صحيح ابن حبان موسوعة كبيرة في الفقه على طريقة أهل الحديث، حيث توج كل حديث بعنوان يتضمن المعنى الذي استنبطه من نص الحديث الذي يدرجه تحته، ثم يعقب على كثير من الأحاديث بتعليقات نفيسة، بعضها في الكلام على الرجال وبعضها

تفسير دقيق للمعنى، وبعضها في رفع الإشكال المتوهم في الخبر، أو التعارض بين خبر وآخر، وغير ذلك من النفائس والطرائف.

ثناء العلماء على صحيح ابن حبان:

١- قال الأمير علاء الدين الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) الذي رتب صحيح ابن حبان على أبواب الفقه: "إنه من أجمع المصنفات في الأخبار النبوية، وأنفع المؤلفات في الآثار المحمدية".

٢- وقال السخاوي: "قال الحازمي: ابن حبان أمكن في الحديث من الحاكم، وقال ابن كثير: قد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة، وهما خير من "المستدرك" بكثير وأنظف أسانيدا ومتونا".

٣- وقال الشيخ أحمد بن محمد بن شاكر - في مقدمة الجزء الذي حققه من صحيح ابن حبان -: "صحيح ابن حبان كتاب نفيس جليل القدر، وعظيم الفائدة، حرره مؤلفه أدق تحرير، وجوده أحسن تجويد، وحقق أسانيده ورجاله، وعلل ما احتاج إلى تعليل من نصوص الأحاديث وأسانيدها، وتوثق من صحة كل حديث اختاره على شرطه، وما أظنه أخل بشيء مما التزم إلا ما يخطيء فيه البشر وما لا يخلو منه محقق".

آراء العلماء في منهج ابن حبان في الصحيح:

١- قال أبو عمرو بن الصلاح - عن مستدرك الحاكم -: "وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به، ويقاربه في حكمه صحيح ابن حبان البستي رحمهما الله جميعا.

٢- وقال الحافظ السخاوي: "قوله — أي العراقي -: "يدانى الحاكم أي يقاربه في التساهل، وذلك يقتضي النظر في أحاديثه أيضا لأنه غير متقيد بالمعدلين، بل ربما يخرج للمجهولين، لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح مع أن شيخنا - ابن حجر - قد نازع في نسبته للتساهل إلا من هذه الحيثية".

٣- وقال الحافظ ابن حجر: "حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن ما لم يظهر في بعضها علة قادحة".

٤- وقال السيوطي: "قيل: وما ذكر من تساهل ابن حبان ليس بصحيح، فإن غايته أنه يسمى الحسن صحيحا، فإن كانت نسبته إلى التساهل باعتبار وجدان الحسن في كتابه، فهي

مشاحة في الإصطلاح، وإن كانت في اعتبار خفة شروطه، فإنه يخرج في الصحيح ما كان راويه ثقة غير مدلس، سمع من شيخه وسمع منه الآخذ عنه، ولا يكون هناك إرسال ولا انقطاع، وإذا لم يكن في الراوي جرح ولا تعديل وكان كل من شيخه والراوي عنه ثقة.

وفي كتابه "الثقات" كثير ممن هذه حاله، ولأجل هذا ربما اعترض عليه في جعلهم ثقات من لم يعرف حاله، ولا اعتراض عليه فإنه لا مشاحة في ذلك".

عناية العلماء بصحيح ابن حبان:

لم أقف على من اعتنى بصحيح ابن حبان قبل القرن الثامن فيما أعلم، ولعل عسر ترتيب الكتاب وصعوبة الكشف فيه كان سببا رئيسا في هجر العلماء له، والله تعالى أعلم.

١- وأول من علمته أنه اعتنى بابن حبان هو الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ) — رحمه الله — حيث قام بترتيبه على الكتب والأبواب، ليسهل على طلبة العلم الانتفاع به، فجزاه الله عن العلم وأهله خيرا.

٢- ترجم لرجال ابن حبان في صحيحه الحافظ أبو يعلى سراج الدين عمر بن على بن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) في كتابه "إكمال تهذيب الكمال" حيث ذيل على كتاب المزي برجال ستة كتب منها "صحيح ابن حبان"، وقد سبق ذكر هذه الستة في الكلام عن "صحيح ابن خزيمة" فراجعه هناك.

٣- قام الحافظ أبو بكر نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) بإخراج زوائد "صحيح ابن حبان" على الصحيحين في كتاب سماه "موارد الظمآن إلى زوائد صحيح ابن حبان" وهو مطبوع.

٤- رتبه الحافظ ابن حجر على الأطراف ضمن كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" الذي مر ذكره عند الكلام عن عناية العلماء ب "صحيح ابن خزيمة".

٣- المستدرك لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري:

المؤلف:

أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي الحافظ الناقد، المعروف بابن البيع الحاكم النيسابوري صاحب التصانيف، ولد سنة (٣٢١ هـ) ، وتوفي سنة (٤٠٥ هـ) .

تسمية كتابه:

المستدرك على الصحيحين.

شرط المؤلف ومنهجه في كتابه:

قال - رحمه الله - في مقدمته: "وقد سألني جماعة من أعيان أهل العلم بهذه المدينة وغيرها أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن حجاج بمثلها - إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له - فإنهما رحمهما الله لم يدعيا ذلك لأنفسهما"، ثم قال: "وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان رضى الله عنهما، أو أحدهما".

وقال الحافظ أبو عمرو بن الصلاح: "واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في الصحيحين مما رآه على شرط الشيخين، وقد أخرجا عن رواته في كتابيهما أو على شرط البخاري وحده، أو شرط مسلم وحده، أو ما أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما".

آراء العلماء في المستدرك ومنهج الحاكم فيه:

قال ابن الصلاح: "وهو – أي الحاكم - متساهل في التصحيح، واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه".

وقال الحافظ زين الدين العراقي - تعليقا على كلام ابن الصلاح -: "قوله: وقد اعتنى الحاكم.. إلى آخره **فيه أمران:**

أحدهما: أن قوله: أودعه ما ليس في واحد من الصحيحين ليس كذلك، فقد أودعه أحاديث في الصحيح وهما منه في ذلك، وهى كثيرة منها: حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا:

لا تكتبوا عني سوى القرآن الحديث، رواه الحاكم في مناقب أبي سعيد الخدري، وقد أخرجه مسلم في "صحيحه" في كتاب الزهد وقد بين الحافظ الذهبي في "مختصر المستدرك" كثيرا من الأحاديث التي أخرجها في "المستدرك" وهي في الصحيح.

الثاني: أن قوله: مما رواه على شرط الشيخين قد أخرجا عن رواته في كتابيهما، فيه بيان أن ما هو على شرطهما هو ما أخرجا عن رواته في كتابيهما، ولم يرد الحاكم ذلك فقوله بمثلها أي بمثل رواتها لا بهم أنفسهم، ويحتمل أن يراد بمثل تلك الأحاديث، وفيه نظر".

قال الحافظ ابن حجر – معلقا على شيخه العراقي –: "لكن تصرف الحاكم يقوي أحد الاحتمالين اللذين ذكرهما شيخنا – رحمه الله – فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا – أو أحدهما – لرواته قال: صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له قال: صحيح الاسناد حسب، يوضح ذلك قوله – في باب التوبة – لما أورد حديث أبي عثمان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: "لا تنزع الرحمة إلا من شقي" قال: هذا حديث صحيح الإسناد، وأبو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان هو النهدي لحكمت بالحديث على شرط الشيخين.

فدل هذا على أنه إذا لم يخرجا لأحد رواة الحديث لا يحكم به على شرطهما وإن كان الحاكم قد يغفل عن هذا في بعض الأحيان فيصحح على شرطهما بعض ما لم يخرجا لبعض رواته، فيحمل ذلك على السهو والنسيان، ويتوجه به حينئذ عليه الاعتراض، والله أعلم".

آراء العلماء في أحاديث المستدرك:

١– قال الحافظ أبو عبد الله الذهبي: "عن المظفر بن حمزة قال: سمعت أبا سعد الماليني يقول: طالعت كتاب "المستدرك" على الشيخين الذي صنفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثا على شرطهما".

٢– قال الذهبي – تعليقا على كلام الماليني: "هذه مكابرة وغلو، وليست رتبة أبي سعد أن يحكم بهذا، بل في "المستدرك" شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، بل لعل مجموع ذلك ثلث الكتاب بل أقل، فإن في كثير من ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل خفية مؤثرة، وقطعة من الكتاب إسنادها صالح

وحسن وجيد وذلك نحو ربعه، وباقي الكتاب مناكير وعجائب كنت قد أفردت منها جزءا، وبكل حال فهو كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوزه عملا وتحريرا".

٣- وقال الحافظ ابن حجر - تعقيبا على كلام الذهبي -: "وهو كلام مجمل يحتاج إلى إيضاح وتبيين، **فنقول: ينقسم المستدرك أقساما، كل قسم منها يمكن تقسيمه:**

القسم الأول: أن يكون إسناد الحديث الذي يخرجه محتجا برواته في الصحيحين أو أحدهما على صورة الاجتماع سالما من العلل.

واحترزنا بقولنا: على صورة الاجتماع، عما احتجا برواته على صورة الانفراد، كسفيان بن حسين عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

وكذا إذا كان الإسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى عن طريق شعبة مثلا عن سماك ابن حرب، عن عكرمة، عن ابن عباس - ﷺ - فإن مسلما احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك، فلا يكون الإسناد والحالة هذه على شرطهما، حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الإمام أبو الفتح القشيري وغيره.

واحترزت بقولي: أن يكون سالما من العلل، بما إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيه من وصف بالتدليس أو اختلط في آخر عمره، فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذلك لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط، فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، أو شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه بأنه على شرطهما وإن كانا قد أخرجا ذلك الإسناد بعينه، إلا إذا صرح المدلس من جهة أخرى بالسماع، وصح أن الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما أو شرط أحدهما.

ولا يوجد حديث في "المستدرك" بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرا أو أصلا إلا القليل كما قدمناه، نعم فيه جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنها مما أخرجها الشيخان أو أحدهما، استدركها الحاكم واهما في ذلك ظانا أنهما لم يخرجاها.

القسم الثاني: أن يكون إسناد الحديث قد أخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعليق أو مقرونا بغيره، ويلتحق بذلك ما إذا أخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به أو ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ ما لم يتفرد به، فلا يحسن أن يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم؛ لأنه ما خرج بعضها إلا بعد أن تبين أن ذلك مما لم ينفرد به، فما كان بهذه المثابة لا يلتحق أفراده بشرطهما.

وقد عقد الحاكم في كتاب "المدخل" بابا مستقلا ذكر فيه من أخرج له الشيخان في المتابعات، وعدد ما أخرجا من ذلك، ثم أنه مع هذا الاطلاع يخرج أحاديث هؤلاء في "المستدرك" زاعما أنها على شرطهما، ولا شك في نزول أحاديثهم عن درجة الصحيح بل ربما كان فيها الشاذ والضعيف، لكن أكثرها لا ينزل عن درجة الحسن.

والحاكم وإن كان لا يفرق بين الصحيح والحسن، بل يجعل الجميع صحيحا تبعا لمشايخه كما قدمناه عن ابن خزيمة وابن حبان، فإنما يناقش في دعواه أن أحاديث هؤلاء على شرط الشيخين أو أحدهما، وهذا القسم هو عمدة الكتاب.

القسم الثالث: أن يكون الإسناد لم يخرجا له لا في الاحتجاج ولا في المتابعات، وهذا قد أكثر منه الحاكم، فيخرج أحاديث عن خلق ليسوا في الكتابين ويصححها، لكن لا يدعي أنها على شرط واحد منهما، ربما ادعى ذلك على سبيل الوهم، وكثير منها يعلق القول بصحتها على سلامتها من بعض رواتها، كالحديث الذى أخرجه من طريق الليث، عن إسحاق بن بزرج – بالموحدة بعدها زاي ثم راء فجيم – عن الحسن بن علي (في التزين للعيد) قال في إثره: لولا جهالة إسحاق لحكمت بصحته، وكثيرا منها لا يتعرض للكلام عليه أصلا، من هنا دخلت الآفة كثيرا فيما صححه، وقل أن تجد في هذا القسم حديثا يلتحق بدرجة الصحيح فضلا عن أن يرتفع إلى درجة الشيخين، والله أعلم".

اعتذار العلماء عن الحاكم في تساهله وغفلته:

قال الحافظ ابن حجر: "إنما وقع للحاكم التساهل لأنه سود الكتاب لينقحه، فعاجلته المنية ولم يتيسر له تحريره وتنقيحه"، قال: "وقد وجدت في قريب نصف الجزء الثاني من تجزئة

ستة من "المستدرك": إلى هنا انتهى إملاء الحاكم"، قال: "وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، والتساهل في القدر المملى قليل بالنسبة لما بعده".

وقال طاهر بن صالح الجزائري الدمشقي: "ويقال: إن السبب في ذلك أنه صنفه في أواخر عمره وقد اعترته غفلة، وكان ميلاده في سنة (٣٢١ هـ) ووفاته في سنة (٤٠٥ هـ) فيكون عمره أربعا وثمانين سنة".

عناية العلماء بمستدرك الحاكم:

١- اعتنى به العلماء رواية وسماعا كغيره من كتب الحديث المسندة، كذلك اعتنوا بدراسة منهجه فيه.

٢- لخصه الإمام أبوعبد الله الذهبي في كتابه "تلخيص المستدرك" مع تعقبه في أحكامه على الأحاديث.

٣- ألف أبو عبد الله الذهبي أيضا جزءا في الأحاديث المناكير والواهيات والموضوعات التي في "المستدرك".

٤- ترجم لرجاله الحافظ سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقن ضمن كتابه "إكمال تهذيب الكمال".

٥- رتبه الحافظ ابن حجر على الأطراف ضمن كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة".

٦- وللحافظ ابن الملقن تلخيص للمستدرك، طبع في سبع مجلدات.

٤- شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر الطحاوي:

المؤلف:

الإمام الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة ابن سلمة الأزدي المصري الطحاوي، صاحب التصانيف الكثيرة، ولد سنة (٢٣٩ هـ) وتوفي رحمه الله سنة (٣٢١ هـ) .

موضوع الكتاب وسبب تأليفه:

أوضح ذلك المؤلف في مقدمته - رحمه الله - فقال: "وإني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة التي نقلها ذوو التثبت والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما يسقط معرفتها والعلم بها عن أكثر الناس فمال قلبي إلى تأملها وتبيين ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها، وأن أجعل ذلك أبوابا أذكر في كل باب منها ما يهب الله - عز وجل - لي من ذلك، حتى أبين ما قدرت عليه منها، كذلك ملتمسا ثواب الله - عز وجل - عليها، والله أسأله التوفيق لذلك والمعونة عليه، فإنه جواد كريم، وهو حسبي ونعم الوكيل".

منهج الطحاوي في كتابه:

لم يرتب المؤلف - رحمه الله - كتابه على طريقة معينة، بل يورد الأبواب كما اتفقت له، فنجد أحاديث الوضوء فيه متفرقة من أول الكتاب إلى آخره، وكذلك أحاديث الصلاة والصيام وسائر الشرائع والأحكام. والطريقة التي اتبعها المؤلف في كتابه هذا هي أنه يدرج تحت كل باب حديثين ظاهرهما التعارض مما يتضمنهما العنوان الذي وضعه لهما، فيورد أسانيدهما ويسرد طرقهما وألفاظهما، ثم يبسط القول في مواضع الخلاف فيهما، ثم يتناولهما بالشرح والبيان والتحليل حتى تأتلف معانيهما وينتفى عنهما الاختلاف ويزول التعارض، وقد اشترط في التوفيق بين الحدثين المتعارضين أن يكون كل منهما في مرتبة واحدة من الصحة والسلامة، فإذا كان أحدهما ضعيفا اطرحه وأخذ بالقوي، لأن القوي لا يؤثر فيه معارضة الضعيف. أما إذا كانا في مرتبة واحدة من الصحة والسلامة، فهو لا يألوا جهدا في البحث عن معنى يوفق بينهما ويزيل تعارضهما، وإذا تضادا ولا سبيل إلى الجمع بينهما؛ فإن علم تاريخ كل واحد منهما حكم على المتقدم بالنسخ وصار إلى الناسخ المتأخر، وإذا جهل

تاريخهما، فإنه يلجأ إلى ترجيح أحدهما بما يعتد به من وجوه الترجيح وهي كثيرة، بسطها المؤلف في أكثر من موضع في كتابه هذا.

عناية العلماء بهذا الكتاب:

١- اختصره الحافظ الفقيه القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت ٤٧٤ هـ) الأندلسي اختصارا بديعا ضم كل ما فيه إلى نوعه، وألحق كل شكل منه بشكله، ورتبه ترتيبا حسنا، حذف الأسانيد واختصر الطرق واختصر بعض ألفاظ المصنف التي عقب بها على الأحاديث من غير أن يخل بشيء من معانيه وفقهه ليسهل على طالب العلم حفظه وييسر عليه فهمه وفقهه.

٢- وقد اختصر هذا المختصر القاضي أبو المحاسن يوسف بن موسى الحنفي وسماه: "المعتصر من المختصر من مشكل الآثار".

٥- المعجم الكبير للطبراني:

المؤلف:

الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، المولود سنة (٢٦٠ هـ) والمتوفى سنة (٣٦٠ هـ) صاحب المصنفات الكثيرة المشهورة.

موضوع الكتاب:

جمع عدد ما انتهى إلى المؤلف - رحمه الله - ممن روى عن رسول الله ﷺ من الرجال والنساء مع التخريج عن كل واحد منهم حديثا أو حديثين أو ثلاثة أو أكثر حسب كثرة رواياتهم وقلتها ومن كان من المقلين خرج جميع حديثه.

منهج الإمام الطبراني في المعجم الكبير:

رتبه المؤلف - رحمه الله - على مسانيد الصحابة مرتبا أسماءهم على حروف المعجم (أب ت ث) إلا أنه بدأه بالعشرة المبشرين بالجنة، وعلل ذلك بقوله: "لئلا يتقدمهم أحد غيرهم، ثم قال: "وسنخرج مسندهم بالاستقصاء على ترتيب القبائل بعون الله وقوته". ويرتب أبناء كل قبيلة على حروف المعجم (أب ت) . ثم يخرج عن كل واحد حديثا أو حديثين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك على حسب كثرة روايتهم وقلتها، ومن كان من المقلين خرج جميع حديثه.

عدد أحاديث المعجم الكبير:

المطبوع من "المعجم" بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي بلغ عدد أحاديثه (٢١٥٤٧ حديثا) حسب ترقيم المحقق وهو ناقص حيث سقط من أصل مخطوطته الأجزاء من ١٣ إلى ١٦ وكذلك الجزء الحادي والعشرين، والله تعالى أعلم.

ونص الامامان أبو عبد الله الذهبي وأبو الفداء ابن كثير على أن الطبراني لم يخرج مسند أبي هريرة في "المعجم الكبير" ولعله أفرده بمصنف مستقل والعلم عند الله.

عناية العلماء بالمعجم الكبير:

جمع الحافظ أبو بكر الهيثمي - بإشارة من شيخه العراقي - زوائد "المعجم" على الكتب الستة في كتاب سماه: "البدر المنير في زوائد المعجم الكبير"، ثم حذف أسانيده وضمه إلى زوائد المعجمين الصغير والأوسط ومسانيد أحمد، والبزار، والموصلي، وجمعها في كتابه "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، وذلك بإشارة أيضا من شيخه العراقي.

٦- كتاب السنن للإمام الدارقطني:

المؤلف:

أبو الحسن علي بن عمر بن مهدي الشهير بالدارقطني، الإمام الحافظ الناقد، صاحب العلل والتصانيف الغزيرة، ولد سنة (٣٠٦ هـ) وتوفي سنة (٣٨٥ هـ) .

موضوع كتاب السنن للدارقطني:

جمع أحاديث السنن والأحكام مرتبة على أبواب الفقه مع بيان حالها من الصحة والضعف.

وقد أثنى على موضوعه الخطيب البغدادي فقال: "وكتابه "السنن" يدل على معرفته التامة بمذاهب الفقهاء وعنايته بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمنه ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام".

منهج الدارقطني في كتاب السنن:

١- رتبه على أبواب الفقه حيث بدأه بكتاب الطهارة ثم الصلاة وهكذا على منوال كتب السنن.

٢- أورد حديث كل باب بأسانيده إلى رسول الله ﷺوغالبا يورد الحديث بأكثر من طريق.

٣- يعقب على كل حديث يورده – غالبا - ببيان ما فيه من العلل سندا ومتنا ولذلك امتلأ كتابه بآرائه في جرح وتعديل الرجال.

٤- اشتمل كتابه على الصحيح والحسن والضعيف، وقل أن يورد فيه الموضوع.

٥- كثيرا ما يورد الأحاديث أو الروايات التي ظاهرها التعارض ثم يرجح بينهما.

عناية العلماء بسنن الدارقطني:

أ- ترجم لرجاله الحافظ سراج الدين ابن الملقن ضمن كتابه "إكمال تهذيب الكمال".

ب- رتبه الحافظ ابن حجر على الأطراف ضمن كتابه "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكروة من أطراف العشرة".

ج- شرحه وعلق عليه الشيخ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في كتابه "التعليق المغني على سنن الدارقطني".

٧- السنن الكبرى للحافظ البيهقي:

المؤلف:

الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقي، المولود سنة (٣٨٤ هـ) والمتوفى سنة (٤٥٨ هـ) ، صاحب المؤلفات الكثيرة.

موضوع كتاب السنن الكبرى:

جمع أحاديث السنن والأحكام مرتبة على أبواب الفقه مع بيان درجتها من الصحة والضعف، ويعتبر هذا الكتاب من أهم كتب البيهقي التي تشهد ببراعته وعظيم قدره عند العلماء.

منهج البيهقي في السنن الكبرى:

١- رتبه على الأبواب الفقهية.

٢- يورد الأحاديث مسندة منه إلى رسول الله ﷺ، وغالبها على طريقة الاستخراج على الكتب السابقة ك "الصحيحين" و "سنن أبي داود" وغيرها.

٣- يعقب على الروايات بالكلام عليها تصحيحا وتضعيفا مع بيان الراجح عند الاختلاف.

وقد قال - رحمه الله - في مقدمة "دلائل النبوة": "وعادتي في كتبي المصنفة في الأصول والفروع الاقتصار من الأخبار على ما يصح منها دون ما لا يصح، أو التمييز بين ما يصح منها وما لا يصح ليكون الناظر فيها من أهل السنة على بصيرة مما يقع الاعتماد عليه، ولا يجد من زاغ قلبه من أهل البدع عن قبول الأخبار مغمزا فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار".

عناية العلماء بالسنن الكبرى للبيهقي:

١- اختصره أبو عبد الله الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) في كتاب سماه "المهذب" حيث حذف أسانيد الأحاديث واقتصر على ذكر من خرج الحديث، وبيان درجة الحديث .

٢- اختصره عبد الوهاب الشعراني(ت ٩٧٣ هـ) وسماه "المنهج المبين في بيان أدلة المجتهدين".

٣- ترجم رجاله الحافظ ابن الملقن في كتابه "إكمال تهذيب الكمال".

٤- تعقبه علي بن عثمان المعروف بابن التركماني الحنفي (ت ٧٤٧ هـ) في كتابه "الجوهر النقي في الرد على البيهقي" المطبوع بهامش "السنن الكبرى" للبيهقي.

ثانيا: كتب المستخرجات:

تعريف المستخرجات:

المستخرجات: جمع مستخرج، **والمستخرج هو:** أن يأتي المصنف إلى كتاب كالبخاري أو مسلم مثلا، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق المؤلف فيجتمع إسناد المستخرج – بكسر الراء – مع المؤلف في شيخه أو من فوقه.

قال الحافظ ابن حجر: "وشرطه ألا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة".

فوائد المستخرجات:

١- علو الإسناد.

٢- الزيادة في قدر الصحيح لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث.

٣- كثرة طرق الحديث ليرجح بها عند المعارضة.

٤- الحكم بعدالة من أخرج له فيه لأن المخرج على شرط الصحيح يلزمه ان لا يخرج إلا عن ثقة عنده.

٥- بيان سماع المدلس.

٦- بيان زمن السماع من المختلط.

٧- تعيين المبهم من الرجال في الإسناد.

٨- تقييد المهمل من رجال الإسناد.

٩- تمييز المتن المحال به على المتن المحال عليه، وذلك في كتاب الإمام مسلم كثير جدا.

١٠- فصل الكلام المدرج في الحديث مما ليس من الحديث.

١١- بيان ما يقع في الكتاب المستخرج عليه من الأحاديث المصرح برفعها وتكون في الأصل موقوفة أو كصورة الموقوف.

من أهم المستخرجات على الصحيحين ما يلي :

١- مستخرج أبي بكر الإسماعيلي (ت ٣٧١ هـ) على صحيح البخاري.

٢- مستخرج الحافظ أبي عبد الله محمد بن العباس بن أحمد بن محمد المعروف بابن أبي ذهل (ت ٣٧٨ هـ) على البخاري.

٣- مستخرج الحافظ أبي بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (ت ٤١٦ هـ) على صحيح البخاري.

٤- مستخرج الحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرايني (ت ٣١٦ هـ) على صحيح مسلم، طبع بعض أجزاء منه.

٥- مستخرج الحافظ أبي الفضل أحمد بن سلمة النيسابوري رفيق مسلم في الرحلة إلى بلخ والبصرة (ت ٢٨٦ هـ) على صحيح مسلم.

٦- مستخرج أبي جعفر أحمد بن حمدان بن علي الحيري النيسابوري (ت ٣١١ هـ) على مسلم.

٧- مستخرج الحافظ أبي بكر محمد بن محمد بن رجاء النيسابوري –وهو يشارك مسلما في أكثر شيوخه– (ت ٢٨٦ هـ) على مسلم.

وممن له مستخرج على كل من الصحيحين على حدة في كتاب مستقل:

١- الحافظ أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن إسحاق الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ) .

٢- أبو عبد الله محمد بن يعقوب المعروف بابن الأخرم (ت ٣٤٤ هـ) .

٣- أبو ذر عبد بن أحمد بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي الحافظ (ت ٤٣٤ هـ) .

٤- الحافظ أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن الخلال (ت ٤٣٩ هـ) .

الفصل الثاني: التدوين في القرن الخامس الهجري:

أولا: أهم المؤلفات في الجمع بين الكتب الستة جميعها أو بعضها:

أهم المصنفات في هذا الموضوع ما يلي:

أولا: الجمع بين الصحيحين:

١- الجمع بين الصحيحين للحافظ أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي (ت ٤٠١ ه) ، رتبه على المسانيد كما ذكر ذلك الحافظ ابن الأثير.

٢- الجمع بين الصحيحين لإسماعيل بن أحمد المعروف بابن الفرات (ت ٤١٤ ه) .

٣- الجمع بين الصحيحين لأبي بكر أحمد بن محمد بن غالب البرقاني (ت ٥ ٤٢ ه) .

٤- الجمع بين الصحيحين للإمام أبي عبد الله محمد بن نصر الحميدي الأندلسي (ت ٤٨٨ه) ، وله زيادات عليهما في المتون والأسانيد وغيرها من الفوائد المهمة.

٥- الجمع بين الصحيحين للحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ ه) .

٦- الجمع بين الصحيحين لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن ابن عبد الله الأشبيلي (ت ٥٨١ ه) .

ثانيا: الجمع بين الكتب الخمسة أو الستة:

١- التجريد للصحاح والسنن - الصحيحان والموطأ والترمذي وأبو داود والنسائي - للحافظ أبي الحسن رزين بن معاوية السرقسطي (ت ٥٣٥ ه) .

٢- الجمع بين الكتب الستة – الصحيحان والموطأ والسنن ما عدا ابن ماجه – لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي (ت ٥٨١ ه) .

٣- جامع الأصول في أحاديث الرسول ﷺ لمجد الدين المبارك ابن محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦ ه) .

٤- أنوار المصباح في الجمع بين الكتب الستة الصحاح لأبي عبد الله بن عتيق بن علي التجيبي الغرناطي (ت ٦٤٦ ه) .

ثانيا: دراسة موجزة لنماذج مما ألف في هذا القرن:

أ- شرح السنة للحافظ البغوي:

المؤلف:

الإمام المحدث المفسر الفقيه، محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي المولود سنة (٤٣٦ هـ) والمتوفى سنة (٥١٦ هـ) رحمه الله.

موضوع الكتاب:

أفصح عن ذلك مؤلفه في مقدمته فقال: "أما بعد فهذا كتاب في شرح السنة يتضمن إن شاء الله – ﷻ – كثيرا من علوم الأحاديث، وفوائد الأخبار المروية عن رسول الله ﷺ من حل مشكلها وتفسير غريبها، وبيان أحكامها، يترتب عليه من الفقه واختلاف العلماء جمل لا يستغني عن معرفتها المرجوع إليه في الأحكام، والمعول عليه في دين الإسلام.

ولم أودع هذا الكتاب من الأحاديث إلا ما اعتمده أئمة السلف الذين هم أهل الصنعة، المسلم لهم الأمر من أهل عصرهم، وما أودعوه كتبهم.

فأما ما أعرضوا عنه من المقلوب والموضوع والمجهول واتفقوا على تركه فقد صنت الكتاب عنها، وما لم أذكر أسانيدها من الأحاديث فأكثرها مسموعة، وعامتها في كتب الأئمة غير أني تركت أسانيدها حذرا من الإطالة واعتمادا على نقل الأئمة".

سبب تأليفه لهذا الكتاب:

أوضح ذلك – رحمه الله – في المقدمة فقال: "والمقصود بهذا الجمع – مع وقوع الكفاية بما عملوه وحصول الغنية فيما فعلوه – الاقتداء بأفعالهم والانتظام في سلك أحد طرفيه متصل بصدر النبوة، والدخول في غمار قوم جدوا في إقامة الدين، واجتهدوا في إحياء السنة، شغفا بهم، وحبا لطريقتهم – وإن قصرت في العمل عن مبلغ سعيهم – طمعا في موعود الله ﷻ على لسان رسوله ﷺ أن: المرء مع من أحب .

ولأني رأيت أعلام الدين عادت إلى الدروس، وغلب على أهل الزمان هوى النفوس، فلم يبق من الدين إلا الرسم، ولا من العلم إلا الاسم، حتى تصور الباطل عند أكثر أهل الزمان بصورة الحق، والجهل بصورة العلم ٣، وظهر فيهم تحقيق قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا

لم يبق عالما، اتخذوا رؤوسا جهالا، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا"، ولما كان الأمر على ما وصفته لك، أردت أن أجدد لأمر العلم ذكرا لعله ينشط فيه راغب متنبه، أو ينبعث له واقف متثبط".

منهج البغوي في كتابه شرح السنة:

١- رتب كتابه على الموضوعات على طريقة أصحاب المصنفات من المحدثين، فجمع الأحاديث المتعلقة بكل موضوع في مكان واحد.

٢- أطلق لفظة "كتاب" على العنوان العام الجامع لأبواب كثيرة من جنس واحد مثل: كتاب الصلاة، ولفظة "باب" على الأحاديث التي تدل على مسألة خاصة بعينها، وقد توخى الدقة في ذلك أكثر من كل من تقدمه ممن ألف في موضوعه، وكثيرا ما يقتبس من الإمام البخاري عنوان الباب بلفظه ونصه الوارد في "الجامع الصحيح"، انظر مثلا: كتاب العلم: الأبواب التالية – نفس العنوان عند كل منهما –: باب فضل العلم، باب كتابة العلم، باب أثم من كذب على النبي ﷺ. وكتاب الجهاد والسير: الأبواب: باب الجهاد بإذن الأبوين، باب من احتبس فرسا في سبيل الله ﷻ، بل أنه سلك طريقة البخاري في البدء بكتاب الإيمان ثم العلم قبل غيرهما. وكثير من عناوين كتبه مقتبسة من البخاري مثل: الجهاد والسير، الاعتصام بالكتاب والسنة. وغيرهما.

٣- درج المؤلف على أن يفتتح كل كتاب، وأحيانا بعض الأبواب بآيات تناسب موضوعه، مذيلة بما أثر عن الصحابة والتابعين من تفسير لها وتوضيح لمعانيها.

٤- ثم يسوق الأحاديث المتعلقة بالباب الذي ترجم له من دواوين السنة المعتمدة التي تلقاها بالسند المتصل إلى مؤلفيها، وقد التزم غالبا أن يذكر السند إلى النبي ﷺ، ثم يذكر مخرجه إن كان في الصحيحين، أو في أحدهما فيقول: "متفق عليه" أو "أخرجه البخاري – أو – مسلم"، ومراده بذلك أنهما أخرجا أصله أو بعض لفظه، أو معناه وفي ذلك تساهل غير ضار عند أهل الفن.

٥- وإذا لم يكن الحديث عند واحد من الشيخين فكثيرا ما يتقلد قول الإمام الترمذي في التصحيح أو التضعيف، وينقل كلامه في تعليل الخبر وما قيل في سنده، وربما استقل بالحكم على الحديث تصحيحا وتضعيفا.

٦- لا يخرج الأحاديث الضعيفة في كتابه إلا ما كان منها في باب الشواهد والمتابعات، أو لبيان معنى حديث صحيح، أو إذا لم يكن في الباب ما يغني عنه من الصحاح ولم يكن ضعفه شديدا.

٧- ثم يذكر ما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه، وما يتعلق بعلوم الحديث، وضبط أسماء الرواة وأنسابهم، وربما ترجم لبعضهم والتوفيق بين بعض الأحاديث التي تبدو مختلفة، كذلك اعتنى بشرح الغريب.

٨- ثم يذكر اجتهادات الصحابة والتابعين، وأقوال الأئمة المجتهدين، ويحكي أدلة كل منهم، ويرجح من تلك الأقوال ما استبان له صوابه، متبعا منهج المحدثين في التعويل على الحديث الصحيح والأخذ به.

ب- مصابيح السنة للحافظ البغوي:

المؤلف: محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت سنة ٥١٦ هـ) .

موضوعه وسبب تأليفه:

قال - رحمه الله - في المقدمة: "أما بعد، فهذه ألفاظ صدرت عن صدر النبوة، وسنن سارت عن معدن الرسالة، وأحاديث جاءت عن سيد المرسلين وخاتم النبيين، هن مصابيح الدجى، خرجت عن مشكاة التقوى، مما أوردها الأئمة في كتبهم، جمعتها للمنقطعين إلى العبادة لتكون لهم بعد كتاب الله تعالى حظا من السنن، وعونا على ما فيه من الطاعة". ١

منهج البغوي في كتابه "المصابيح":

قال في مقدمته: "وتركت ذكر أسانيدها حذرا من الإطالة، واعتمادا على نقل الأئمة، وربما سميت في بعضها الصحابي الذي يرويه عن رسول الله ﷺ لمعنى دعا إليه، وتجد أحاديث كل باب منها تنقسم إلى صحاح وحسان.

أعني ب الصحاح ما أخرجه الشيخان: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الحسين مسلم بن حجاج النيسابوري رحمهما الله في جامعيهما أو أحدهما.

وأعني ب الحسان ما أورده أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى الترمذي محمد بن عيسى، وغيرهما من الأئمة في تصانيفهم - رحمهم الله - وأكثرها صحاح بنقل العدل عن العدل، غير أنها لم تبلغ غاية شرط الشيخين في علو الدرجة من صحة الاسناد،

إذ أكثر الأحكام ثبوتها بطريق حسن، وما كان فيها من ضعيف أو غريب أشرت إليه، وأعرضت عن ذكر ما كان منكرا أو موضوعا".

آراء العلماء في منهج البغوي في كتاب "المصابيح":

قال أبو عمرو ابن الصلاح: "وما صار إليه صاحب المصابيح - رحمه الله - من تقسيم أحاديثه إلى نوعين: الصحاح والحسان فهذا اصطلاح لا يعرف، وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك، وهذه الكتب - يعني السنن - تشمل على حسن وغير حسن، والله أعلم".

وقد تابع ابن الصلاح على انتقاده الإمام النووي في تقريبه .

- استخرج أبو حفص عمر بن علي بن عمر القزويني – رحمه الله – (ت.٧٥٠ هـ) ثمانية عشر حديثا من كتاب المصابيح وقال: "إنها موضوعة".

وقد أجاب الحافظ ابن حجر عن هذه الانتقادات:

أ- قال في "النكت" : "في الجواب عن انتقاد ابن الصلاح وقد تعقب العلامة تاج الدين التبريزي في "مختصره" هذا الكلام فقال: "ليس من العادة المشاحة في الاصطلاح والتخطئة عليه مع نص الجمهور على أن من اصطلح في أول الكتاب فليس ببعيد عن الصواب، والبغوي قد نص في ابتداء كتابه "المصابيح" بهذه العبارة: "وأعني بالصحاح ما أخرجه الشيخان" إلى آخر كلامه، ثم قال: "وما كان من ضعيف أو غريب أشرت إليه" إلى آخره، ولم يذكر قط أن مراد الأئمة بالصحاح كذا وبالحسان كذا، قال: "ومع هذا فلا يعرف لتخطئة الشيخين – يعني ابن الصلاح والنووي - إياه وجه". قلت - ابن حجر -: "ومما يشهد لصحة كونه أراد بقوله: الحسان اصطلاحا خاصا له أنه يقول في مواضع من قسم الحسان: "هذا صحيح" تارة، و "هذا ضعيف" تارة بحسب ما يظهر له من ذلك".

ب- وتولى أيضا الحافظ ابن حجر الرد على الأحاديث التي انتقدها أبو حفص القزويني على كتاب "المصابيح"، وأجاب عنها حديثا حديثا، وقد أجاد وأفاد رحمه الله.

عناية العلماء بمصابيح السنة:

تقبل الناس هذا الكتاب بالقبول الحسن، فعكفوا عليه رواية ونسخا وقراءة وحفظا، ثم ألفوا حوله الشروح والمختصرات والتخريجات، وقد ذكر حاجى خليفة وبروكلمان أكثر من

اثنين وأربعين شرحا ومختصرا وتخريجا لهذا الكتاب، إلا أن "مشكاة المصابيح" لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي (ت بعد سنة ٧٤٠ هـ)، فاق جميع الشروح والتخريجات الأخرى، ولذلك عكف الناس عليه، وشرحوه واختصروه وخدموه، إذ ألف عليه تسعة شروح ومختصرات.

ج – جامع الأصول في أحاديث الرسول للحافظ ابن الأثير:

المؤلف:

الإمام الحافظ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن الأثير الجزري المولود سنة (٥٤٤ هـ) والمتوفى (٦٠٦ هـ) صاحب التصانيف المشهورة.

موضوع الكتاب:

جمع المؤلف – رحمه الله – في هذا الكتاب أحاديث الكتب الستة – الصحيحين والموطأ وسنن أبي داود والترمذي والنسائي – وأعاد ترتيبها وفق المعاني التي تضمنتها تلك الأحاديث ليسهل على طالب العلم الوقوف على الحديث الذي يريده، والمعنى الذي يدل عليه.

منهجه وطريقة ترتيبه:

بين ذلك مفصلا – رحمه الله – في الباب الثاني من مقدمة كتابه ١، ويمكن إيجازه في النقاط التالية:

١– حذف الأسانيد ولم يثبت إلا اسم الصحابي إن كان الحديث مرفوعا، أو اسم الراوي عن الصحابي إن كان الحديث موقوفا، وقد أفرد لأسماء هؤلاء وتراجمهم بابا في آخر الكتاب ورتبهم على حروف المعجم.

أما المتون فإنه لم يثبت منها إلا ما كان حديثا عن رسول الله ﷺ، أو أثرا عن الصحابي، وما كان من أقوال التابعين ومن بعدهم فلم يذكره إلا نادرا.

وقد أثبت أيضا ما وجد من الزيادات من المتون في كتابي الحميدي "الجمع بين الصحيحين"، ورزين بن معاوية "الجمع بين الكتب الستة".

٢– بنى ترتيب الأبواب على المعاني التي دلت عليها الأحاديث فكل حديث انفرد بمعنى أثبته في باب يخصه.

٣– ثم قسم كل كتاب إلى أبواب وفصول وأنواع، وأحيانا إلى فروع وأقسام .

٤- جمع ما جاء من الأحاديث في فضائل جميع الكتب المودعة في كتابه، وما جاء في فضائل الأنبياء والصحابة وغيرهم فجعله كتابا واحدا سماه: "كتاب الفضائل والمناقب".

٥- قال - رحمه الله -: " ... فخرجت أسماء الكتب المودعة في الكتاب وجعلتها مرتبة على حروف أب ت ث طلبا لتسهيل كلفة الطلب، وتقريبا على المريد بلوغ الأرب، ولم أضبط في وضعها الحرف الأصلي من الكلمة فحسب، وإنما لزمت الحرف الذي هو أول الكلمة، سواء كان أصليا أو زائدا، ولم أحذف من الكلمة إلا الألف واللام التي للتعريف حسب، فأودعت كتاب: الإيمان، والإسلام، وكتاب الإيلاء، وكتاب الآنية في حرف الهمزة، وهذا حرف أصلي ووضعت فيه كتاب الاعتصام، وكتاب إحياء الموات، وهذا حرف زائد؛ فإن الاعتصام حقه أن يكون في حرف العين، وإحياء الموات في حرف الحاء، وكذلك جميع الكتب على هذا الوضع، ولم أقصد به إلا طلب الأسهل، فإن كتب الحديث يشتغل بها الخاص والعام، والعالم بتصريف اللفظ والجاهل به..".

٦- أثبت المؤلف اسم راوي كل حديث أو أثر على هامش الكتاب حذاء أول الحديث وذلك لفائدتين:

أحداهما: أن يكون الاسم مفردا يدركه الناظر في أول نظرة، ويعرف بها أول الحديث.

والثانية: لأجل إثبات العلايم التي رقمها المؤلف بالهمزة على الاسم. وذلك أنه رقم على اسم كل راوي علامة من أخرج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة التي علم لها ب "خ" البخاري، "م" لمسلم، "ط" لموطأ مالك، "ت" للترمذي، "د" لأبي داود، "س" للنسائي، فإذا كان الحديث قد أخرجه جماعتهم أثبت — رحمه الله — قبل اسم الراوي العلايم الست، وإن كان قد أخرجه بعضهم أثبت عليه علامة من أخرجه.

والأحاديث التي وجدها في كتاب رزين بن معاوية وليست في الأصول الستة أثبتها ولم يثبت عليها علامة.

٧- اعتنى - رحمه الله - بشرح غريب كل حديث، لكنه خوفا من الإطالة بالتكرار أو كثرة الإحالات إن هو جعل غريب كل حديث أو فصل أو باب عقيبه.

الباب الخامس: اتجاه تدوين السنة بعد القرن الخامس إلى نهاية القرن التاسع.

الفصل الأول: كتب في موضوعات خاصة ومحدودة:

أولا:- كتب الموضوعات:

تعريفها: هي الكتب التي تجمع الأحاديث الموضوعة المكذوبة مع بيان وضعها، ومن وضعها غالبا وهي في الغالب مرتبة على الكتب والأبواب.

اعتنى السلف فيما اعتنوا به بيان الأحاديث الموضوعة المكذوبة على رسول الله ﷺ والنهي عن روايتها وكشف أحوال الكذابين، والتحذير من الاستماع إليهم، أو الرواية عنهم، لكن هذا كله كان فيما قبل القرن الخامس منثورا ومفرقا في كتب الرجال والعلل وغيرها مثل:

١-العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد (ت ٢٤١ ه) .

٢- التاريخ للحافظ ابن معين (ت ٢٣٣ ه) .

٣- الكامل للحافظ ابن عدي (ت ه ٥ ٣٦ ه) .

٤- الضعفاء للعقيلي (ت ٣٢٢ ه) وغيرها.

ثم قام العلماء من بعد القرن الخامس بجمع ما تفرق وتأليف ما تناثر من ذلك في كتاب واحد. **ومن أهم المؤلفات في هذا المجال:**

١- تذكرة الموضوعات لأبي الفضل محمد بن طاهر المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧ ه).

٢- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للحسين بن إبراهيم الجوزقاني (ت ٥٤٣ ه).

٣- الموضوعات للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ ه).

٤- الموضوعات لأبي الفضل الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠) .

٥- أحاديث القصاص لشيخ الاسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨ ه).

٦- اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ ه).

٧- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق على بن محمد الكناني (ت ٩٦٣ ه) .

٨- الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة تأليف ملا علي القاري (ت ١٠١٤ ه) .

٩- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع وهو أيضا من تأليف ملا علي قاري.

١٠- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة تأليف الشوكاني(ت ١٢٥٥ ه).

دراسة موجزة لأحد كتب الموضوعات:

وهو كتاب: الموضوعات للحافظ ابن الجوزي.

المؤلف:

الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي المولود سنة (٥١٠ هـ) والمتوفى سنة (٥٩٧ هـ) .

موضوع الكتاب:

جمع الأحاديث المكذوبة المصنوعة مع بيان حالها وحال من اتهم بوضعها، مرتبا على الكتب والأبواب. قال المؤلف – رحمه الله – في المقدمة: "أما بعد، فإن بعض طلاب الحديث ألح علي أن أجمع له الأحاديث الموضوعة، وأعرفه من أي طريق يعلم أنها موضوعة، فرأيت أن إسعاف الطالب للعلم بمطلوبه يتعين خصوصا عند قلة طلاب العلم، لا سيما علم النقل، فإنه قد أعرض عنه بالكلية، وكثير من القصاص يروون الموضوعات، وخلقا من الزهاد يتعبدون بها وهأنا أقدم قبل الشروع في المطلوب فصولا تكون لذلك أصولا والله الموفق".

منهج ابن الجوزي في كتاب الموضوعات:

قدم لكتابه – رحمه الله – بمقدمة نفيسة وقد اشتمل على:

١– فصول هامة هي:

أ–فضل هذه الأمة ومنزلتها.

ب– فضل العلماء السابقين.

ج–ثم ذكر أقسام الحديث فجعلها ستة أعلاها الصحيح المتفق عليه وأدناها الموضوع.

د–تكلم عن أقسام الوضاعين وفصل القول عن كل قسم.

٢– التمهيد لأحاديث الكتاب بأربعة أبواب:

الأول: في ذم الكذب.

الثاني: في قوله ﷺ: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" حيث أطنب في ذكر طرقه وعدد من رواه.

الثالث: في الأمر بانتقاد الرجال، والتحذير من الرواية عن الكذابين والمجهولين.

والباب الرابع: موضوع الكتاب، وهو الأحاديث الموضوعة مرتبة على الكتب والأبواب الفقهية وقد حوى كتابه خمسين كتابا.

قال – رحمه الله – في مقدمته: "فأنا أرتب هذا الكتاب كتبا تشتمل على أبواب، فأذكرها على ترتيب الكتب المصنفة في الفقه ليسهل الطلب على طالب الحديث، وأذكر كل حديث بإسناده وأبين علته والمتهم به، تنزيها لشريعتنا عن المحال، وتحذيرا من العمل بما ليس بمشروع".

آراء العلماء في كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي:

قال السيوطي: "وقد نبه الحفاظ قديما وحديثا على أن فيه تساهلا كثيرا وأحاديث ليست بموضوعة بل هي من وادي الضعيف، وفيه أحاديث حسان وأخرى صحاح، بل وفيه حديث من صحيح مسلم نبه عليه الحافظ ابن حجر، ثم قال: "إن تساهله وتساهل الحاكم أعدم النفع بكتابيهما.

وقال السيوطي في آخر "التعقبات": "هذا آخر ما أوردته في هذا الكتاب من الأحاديث المتعقبة التي لا سبيل إلى إدراجها في سلك الموضوعات وعددها نحو ثلاثمائة حديث، منها حديث في مسلم، وحديث في البخاري برواية حماد بن شاكر، وفي "مسند أحمد" ثلاثون حديثا، وفي النسائي عشرة، وفي ابن ماجه ثلاثون حديثا، وفي "المستدرك" ستون حديثا".

ثانيا: كتب الأحكام:

تعريفها: هي في اصطلاح المحدثين: الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط، وهي أحاديث انتقاها مؤلفوا هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول، ورتبوها على أبواب الفقه.

وهي كثيرة ومن أشهرها ما يلي:

١- الأحكام الكبرى، والوسطى، والصغرى: لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأشبيلي المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١ هـ) ، وتقع في ست مجلدات.

٢-عمدة الأحكام عن سيد الأنام تأليف تقي الدين أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجماعيلي (ت ٦٠٠ هـ) .

٣-المنتقى من أخبار المصطفى ﷺ لمجد الدين ابن تيمية .

٤- الإلمام في بيان أدلة الأحكام للعز بن عبد السلام (ت ٦٦٠ هـ) .

٥- الإلمام في أحاديث الأحكام لتقى الدين أبي الفتح محمد بن دقيق العيد (ت ٧٠٢ هـ) .

٦- المحرر في أحاديث الأحكام للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المعروف بابن عبد الهادي (ت ٧٤٤ هـ) .

٧- تقريب الأسانيد وترتيب المسانيد لزين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) ، وهو مطبوع وقد شرحه المؤلف في كتابه "طرح التثريب في شرح التقريب" وتوفي رحمه الله قبل أن يتمه، فأتمه ابنه ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦ هـ)

٨- بلوغ المرام من أحاديث الأحكام للحافظ أبي الفضل شهاب الدين ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) .

ثالثا: كتب غريب الحديث:

هذا النوع من التأليف ظهر مبكرا – من مطلع القرن الثالث – ونظرا لأنه منذ ظهرت كتب الغريب لم يخل قرن من التأليف فيها كما يلاحظ ذلك في وفيات مؤلفيها، والتأليف فيها لم يزل ينمو ويتطور، ولم يبلغ نضوجه إلا بعد القرن الخامس الهجري، لذلك كله أخرت الكلام عنها إلى هذا الموضع، والله من وراء القصد.

والمراد بكتب الغريب: تلك التي تجمع الكلمات الغريبة أو الغامضة المعنى – سواء – من القرآن أو من الحديث لتفسيرها وشرح المشكل من معانيها.

قال الحافظ ابن الصلاح: "غريب الحديث: هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها".

ثم قال: "هذا فن مهم يقبح جهله بأهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي".

من أشهر المصنفات في غريب الحديث:

١- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) مطبوع في أربع مجلدات.

٢- غريب الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، وهو ذيل واستدراك على كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، طبع في ثلاث مجلدات.

٣- غريب الحديث لأبي اسحاق ابراهيم بن اسحاق الحربي (ت ٢٨٥ هـ) طبع منه المجلد الخامس فقط، والباقي مفقود فيما أعلم.

٤- غريب الحديث لأبي سليمان حمد – بسكون الميم – الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) مطبوع في ثلاث مجلدات، وهو ذيل على أبي عبيد وابن قتيبة، تتبع ما فاتهما ونبه على أغاليط لهما.

٥- غريب الحديث لأبي الفرج ابن الجوزي (ت ٥٩٧ هـ) .

٦-" النهاية في غريب الحديث " لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ).

نماذج من كتب الغريب:

سأكتفي بعرض موجز لكتابين من أهم كتب الغريب أولهما يمثل منهج المتقدمين في التصنيف في هذا الفن، وثانيهما يمثل منهج المتأخرين وكيف تطور التدوين في هذا الفن.

الأول: كتاب أبي عبيد: "غريب الحديث":

المؤلف:

أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الحافظ الإمام المجتهد، ولد سنة (١٥٦ هـ) وتوفي بمكة سنة (٢٢٤ هـ) .

موضوعه:

شرح الكلمات الغريبة المعنى الغامضة الفهم، الواردة في الأحاديث النبوية.

منهج أبي عبيد في كتاب الغريب:

١- رتب كتابه على المسانيد، وساق الأحاديث بأسانيده إلى رسول الله ﷺ، ثم عقب على كل حديث بشرح غريبه موضحا المعنى مع الاستشهاد لما فسرها به من القرآن والحديث ومن كلام العرب وشعرهم.

٢- قال الخطابي - بعد أن ذكر كتب الغريب -: "ثم إنه ليس لواحد من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكون شيء منها على منهاج كتاب أبي عبيد في بيان اللفظ وصحة المعنى وجودة الاستنباط وكثرة الفقه".

٣- على الرغم من جودة كتاب أبي عبيد وسعة معلوماته وكثرة فوائده إلا أن في الوقوف على الفائدة منه عسر ومشقة، نظرا لترتيبه على المسانيد، وفي المسانيد ما فيها من صعوبة الوقوف على الحديث فيها.

مكانة كتاب أبي عبيد:

قال أبو عبيد: "كنت في تصنيف هذا الكتاب أربعين سنة، وربما استفيد الفائدة من أفواه الرجال فأضعها في الكتاب، فأبيت ساهرا فرحا مني بتلك الفائدة".

قال الخطابي: "فكان أول من سبق إليه - الغريب — ودل من بعده عليه: أبو عبيد ابن سلام، فإنه قد انتظم بتصنيفه عامة ما يحتاج إلى تفسير من مشاهير غريب الحديث، فصار كتابه إماما لأهل الحديث به يتذاكرون وإليه يتحاكمون".

الثاني: كتاب "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير:

المؤلف:

مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) صاحب التصانيف الكثيرة.

منهج ابن الأثير في كتاب "النهاية في غريب الحديث والأثر":

١- رتبه على حروف المعجم ترتيبا دقيقا، معتبرا أصل الكلمة الثلاثي، وقد حوى كتابه علما غزيرا، ويعتبر أجمع كتاب في غريب الحديث والأثر.

٢- قال المؤلف - رحمه الله -: "ولما وقفت على كتابه -يعني أبا موسى المديني - الذي جعله مكملا لكتاب الهروي ومتمما له، وهو في غاية من الحسن والكمال، وكان الإنسان إذا أراد كلمة غريبة يحتاج إلى أن يتطلبها في أحد الكتابين فإن وجدها فيه وإلا طلبها من الكتاب الآخر، وهما كتابان كبيران ذوا مجلدات عدة، ولا خفاء بما في ذلك من الكلفة، فرأيت أن أجمع ما فيها من غريب الحديث مجردا من غريب القرآن" إلى أن قال: "وجعلت على ما فيه من كتاب الهروي هاء بالحمرة، وعلى ما فيه من كتاب أبي موسى سينا، وما أضفته من غيرهما مهملا بغير علامة، ليتميز ما فيهما على ما ليس فيهما، وجميع ما في هذا الكتاب من غريب الحديث والآثار ينقسم قسمين:

أحدهما: مضاف إلى مسمى.

والآخر: غير مضاف، فما كان غير مضاف، فإن أكثره والغالب عليه من أحاديث الرسول ﷺ إلا الشيء القليل الذي لا تعرف حقيقته، هل هو من حديثه أو غيره، وقد نبهنا عليه في مواضعه، وأما ما كان مضافا إلى مسمى، فلا يخلو إما أن يكون ذلك المسمى هو صاحب الحديث واللفظ له، وإما أن يكون راويا للحديث عن رسول الله ﷺ أو غيره، وأما أن يكون سببا في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه، وإما أن يكون له فيه ذكر عرف الحديث به واشتهر بالنسبة إليه وقد سميته "النهاية في غريب الحديث والأثر".

٣- قال الحافظ السيوطي: "وهو أحسن كتب الغريب وأجمعها وأشهرها وأكثرها تداولا".

الفصل الثاني: كتب في موضوعات عامة وشاملة:

أولا: كتب الأطراف:

تعريفها: هي الكتب التي يقتصر فيها على ذكر طرف الحديث الدال على بقيته مع الجمع لأسانيده، إما على سبيل الاستيعاب أو على جهة التقيد بكتب مخصوصة كأطراف الصحيحين لأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي المتوفى سنة (٤٠١ هـ) .

من أهم كتب الأطراف:

١-أطراف الكتب الستة – الصحيحين والسنن — للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧ هـ) .

٢-الإشراف على معرفة الأطراف – أطراف السنن الأربعة – لأبي القاسم علي بن حسن بن هبة الله الحافظ المعروف بابن عساكر صاحب "تاريخ دمشق"، المشهور (ت ٥٧١ هـ) .

٣- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ الحجة جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي صاحب "تهذيب الكمال" (ت ٧٤٢ هـ) وهو مطبوع في أربعة عشر مجلدا.

٤- الإطراف بأوهام الأطراف لولي الدين أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت ٨٢٦ هـ) مطبوع، وهو عبارة عن بعض الأوهام وقع فيها المزي في كتابه، جمعها ولي الدين من ملحوظات والده وزاد عليها بعض ملحوظاته.

٥- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ هـ) والكتب العشرة هي:

١- موطأ مالك. ٢- مسند الشافعي. ٣- مسند الإمام أحمد. ٤- مسند الدارمى. ٥- صحيح ابن خزيمة. ٦- صحيح ابن حبان. ٧- منتقى ابن الجارود. ٨- المستدرك للحاكم.٩- مستخرج أبي عوانة. ١٠- شرح معانى الآثار للطحاوي.١١- سنن الدارقطني.

وإنما زاد العدد واحدا لأن "صحيح ابن خزيمة" لم يوجد منه سوى قدر ربعه، كما نبه على ذلك الحافظ في مقدمة كتابه، وقد تم تحقيقه في مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

٦- أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي لابن حجر أيضا .

دراسة موجزة لنموذج من كتب الأطراف:

وهو "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف" للحافظ المزي.

المؤلف:

الحافظ الناقد أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي المولود سنة (٦٥٤ هـ) والمتوفى سنة (٧٤٢ هـ) صاحب المصنفات الشهيرة.

موضوع كتابه:

إعادة ترتيب أحاديث الكتب الستة وبعض لواحقها على الأطراف.

منهج المزي في هذا الكتاب:

١- قسم المؤلف - رحمه الله - جميع أحاديث الكتب الستة مسندها ومرسلها وعددها (١٩٥٩٥) حديثا مع المكرر إلى (١٣٩٥) مسندا منها: (٩٩٥) منسوبا إلى الصحابة رجالا ونساء رضوان الله عليهم.

مرتبا أسماءهم على حروف المعجم - عن النبي ﷺ - والباقي من المراسيل وعددها (٤٥٠) حديثا منسوبا إلى أئمة التابعين، ومن بعدهم على نسق حروف المعجم أيضا.

ومن هذا التقسيم يعرف عدد الأحاديث المروية عن كل صحابي في هذه الكتب.

٢- يقسم المؤلف التراجم على حروف المعجم، وله تقسيم آخر لمرويات كل تابعي تحت كل صحابي مكثر إذا كثرت الروايات عن ذلك التابعي، حيث يقسمها على تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين وإذا وجد أحد من هؤلاء الأتباع ممن له عدة تلاميذ يروون عنه، قسم مروياته تقسيما رابعا على تراجم تبع الأتباع، فيترجم- مثلا - حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وهكذا.

٣- يبدأ كل رواية بلفظة حديث بخط كبير واضح كما في المطبوعة، ثم يكتب رموز من أخرج هذا الحديث فوق لفظة حديث كما في المخطوط، أو قبلها كما في المطبوعة، ومن هذه الرموز: "خ" للبخاري، "م" لمسلم، "د" لأبي داود، "ت" للترمذي، "س" للنسائي، "ق" لابن ماجه القزويني، "خت" للبخاري تعليقا، "خد" للبخاري في الأدب المفرد، "عخ" خلق أفعال العباد للبخاري، "مد" المراسيل لأبى داود، "قد" كتاب القدر لأبى داود، "تم" الشمائل للترمذي، "سي" عمل اليوم والليلة للنسائي. إلى آخره.

وقاعدته – ﵀ – في سياق مرويات كل صحابي أنه يقدم من حديثه ما كثر عدد مخرجيه على ما قل عددهم فيه، ولا ينظر إلى موضوع الحديث أو لفظه، فما رواه الستة من حديثه مقدم على ما رواه الخمسة وهكذا، ثم بعد قوله: حديث يورد طرفا من الحديث بقدر ما يكون دالا على بقيته، وهذا الطرف تارة يكون من قوله ﷺ، وتارة من قول الصحابي إن كان حديثا فعليا، أو بالإضافة أحيانا كقوله: حديث العرنيين.

٤– بعد فراغ المصنف – ﵀ – من إيراد طرف الحديث يشرع في بيان أسانيده عند من خرجه على نسق الرموز بها ابتداء الحديث فيذكر الرمز، ثم يتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه ذلك الحديث عن ذلك الصحابي. هكذا (خ: صلاة، عن فلان عن فلان عنه به) ، وإن تكرر الحديث عند المصنف الواحد في أكثر من كتاب ذكر ذلك جميعه بأسانيده عنده كلها.

من الفوائد التي اشتمل عليها كتاب المزي:

١– معرفة طرق، الحديث عند أصحاب الكتب الستة فيعرف إن كان غريبا أو عزيزا أو مشهورا وكذلك تعرف المتابعات والشواهد.

٢– توضيح ما في الأسانيد من المهملات –كسفيان هل هو الثوري أو ابن عيينة، وحماد هل هو: ابن سلمة أو ابن زيد مثلا – وكذلك المبهمات.

٣– معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الدواوين المشهورة ومعرفة موضع تخريجه عند من أخرجه منهم.

٤– اختلاف نسخ الكتب الستة، فكثيرا ما تختلف نسخ البخاري وأبي داود والترمذي. بذكر بعض الأحاديث وحذفها والتعليق عليها، فنستفيد من كتاب "الأطراف" للمزي أن هذا الحديث في نسخة فلان وفلان من نسخ البخاري مثلا، وليس نسخة فلان. وهكذا، وامتازت أطراف المزي على أطراف ابن عساكر بذكر نسخ أبي داود والنسائي وغيرهما، بخلاف ابن عساكر حيث اقتصر على بعض النسخ، فمثلا اقتصر على نسخة اللؤلؤي لأبي داود.

ثانيا: كتب التخريج:

التخريج: هو إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه ونحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين.

ويطلق التخريج ويراد به الدلالة على مصادر الحديث الأصلية التي أخرجته، وعزوه إليها، ثم بيان مرتبته من الصحة أو الضعف.

تاريخ نشأة التخريج:

لم يكن العلماء في القديم يحتاجون إليه، وخاصة في القرون الخمسة الأولى لما حباهم الله من الحفظ وسعة الاطلاع على الكتب المسندة التي جمعت أحاديث رسول الله ﷺ، وبقي الحال على ذلك عدة قرون، حتى ضعف الحفظ وقل الاطلاع على كتب السنة ومصادرها الأساسية فصعب على كثير من الناس معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في علوم الشريعة وغيرها كالفقه والتفسير والتاريخ والسير.

وعند ذلك ظهر ما يسمى بكتب التخريج، وكان من أوائل تلك الكتب: الكتب التي خرج الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ ه) أحاديثها ومن أشهرها:

١- تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب لأبي القاسم المهرواني.

٢- تخريج الفوائد المنتخبة الصحاح الغرائب للشريف أبي القاسم الحسيني.

ثم تتابعت بعد ذلك كتب التخريج حتى شاعت وكثرت وبلغت عشرات المصنفات، وخاصة في القرنين الثامن والتاسع.

من أشهر كتب التخريج:

١-نصب الراية لأحاديث الهداية للمرغيناني تأليف عبد الله بن يوسف الزيلعي(ت ٧٦٢ ه).

٢- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرفاعي تصنيف سراج الدين عمر بن علي بن الملقن (ت ٨٠٤ ه) .

٣- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في إحياء علوم الدين من الأخبار تأليف الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ ه).

٤- التلخيص الحبير تخريج أحاديث الوجيز الكبير للرفاعي تصنيف الحافظ ابن حجر.

دراسة موجزة لنماذج من كتب التخريج:

الأول: نصب الراية لأحاديث الهداية:

المؤلف:

الحافظ أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد الحنفي الزيلعي - رحمه الله - (ت ٧٦٢ هـ) .

موضوع الكتاب:

تخريج الأحاديث التي استدل بها العلامة علي بن أبي بكر المرغيناني الحنفى (ت ٥٩٣ هـ) في كتاب "الهداية" في الفقه الحنفي، وهو من أوسع وأشهر ما وصلنا من كتب التخريج.

قال الكتاني: "وهو تخريج نافع جدا، منه استمد من جاء بعده من شراح "الهداية"، بل منه استفاد كثيرا الحافظ ابن حجر في تخريجه، وهو شاهد على تبحره في فن الحديث وأسماء الرجال، وسعة نظره في مرفوع الحديث".

منهج الزيلعي في كتابه نصب الراية:

١-رتبه على أبواب الفقه تبعا للأصل "الهداية" مبتدئا بكتاب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه.

٢- يذكر- رحمه الله - نص الحديث الذي أورده صاحب "الهداية"، ثم يذكر من خرجه من أصحاب كتب السنة وغيرها مستقصيا طرقه، ومواضعه حسب الامكان.

٣- يذكر الأحاديث التي تدعم وتشهد لمعنى الحديث الذى ذكره صاحب "الهداية"، ويذكر من خرجه أيضا، ويرمز لهذه الأحاديث بأحاديث الباب أي التي للمذهب الحنفي مذهب صاحب "الهداية".

٤- إن كانت المسألة خلافية يذكر الأحاديث التي استدل بها العلماء والأئمة المخالفون لما ذهب إليه الأحناف، ويرمز لهذه الأحاديث بأحاديث الخصوم ويذكر من خرجها أيضا مع بيان علل كل حديث إن وجدت سواء في أحاديث الباب أو في أحاديث الخصوم.

الثاني: التلخيص الحبير للحافظ ابن حجر:

المؤلف:

الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المولود سنة (٧٧٣ هـ) والمتوفى (٨٥٢ هـ) .

اسم الكتاب:

التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الوجيز الكبير.

موضوعه:

لخص فيه المؤلف – رحمه الله – كتاب "البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار في الشرح الكبير" لابن الملقن (ت ٨٠٤ هـ) ، وكتاب "الشرح الكبير" في الفقه الشافعي لأبي القاسم عبد الكريم ابن محمد الرفاعي (ت ٦٢٣ هـ) شرح فيه كتاب "الوجيز" لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ هـ) .

سبب تأليفه:

قال الحافظ ابن حجر في مقدمته: "أما بعد: فقد وقفت على تخريج أحاديث "شرح الوجيز" للإمام أبي القاسم الرافعي شكر الله سعيه، لجماعة من المتأخرين... إلا أنه أطال بالتكرار فجاء في سبع مجلدات، ثم رأيته لخصه في مجلدة لطيفة، أخل فيها بكثير من مقاصد المطول وتنبيهاته، فرأيت تلخيصه في قدر ثلث حجمه مع الالتزام بتحصيل مقاصده...، ثم تتبعت عليه الفوائد والزوائد من تخريج المذكورين معه، ومن تخريج أحاديث "الهداية" في فقه الحنفية للإمام جمال الدين الزيلعي، لأنه ينبه فيه على ما يحتج به مخالفوه...".

منهج الحافظ في كتابه "التلخيص الحبير":

أولا: رتبه على أبواب الفقه تبعا للأصل "الشرح الكبير".

ثانيا: يسوق المؤلف – رحمه الله – النص كما ذكره صاحب الشرح، ثم يشرع في تخريجه مبينا ما فيه من العلل سندا ومتنا.

ثالثا: يورد بعده ما يشهد له من المتابعات والشواهد، مبينا درجة كل حديث غالبا.

رابعا: كثيرا ما يشير إلى أدلة المخالف مع بيان الراجح من الأدلة مبيناً درجة كل حديث صحة وضعفا.

ثالثا: كتب الزوائد:

تعريفها: هي الكتب أو المصنفات التي تعنى بجمع زوائد كتب معينة كالمسانيد والمعاجم على كتب مخصوصة من أمهات كتب الحديث كالكتب الستة ومسند أحمد وغيرهما.

أهمية كتب الزوائد وفوائدها:

١- إن هذه الكتب تكون موسوعة حديثية إذا ضم بعضها إلى بعض.

٢- إن هذه الزوائد تفيد في معرفة المتابعات والشواهد والوقوف على طرق بعض الأحاديث التي لولا كتب الزوائد لما تمكنا من معرفتها إما لضياع أصولها أو لصعوبة الوصول إليها.

من هو صاحب فكرة الزوائد:

يعتبر الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى سنة (٨٠٦ هـ) هو صاحب فكرة جمع الزوائد ومبتكرها، وإن كان لم يؤلف في ذلك شيئا فيما أعلم ، لكنه أشار بذلك على تلاميذه الثلاثة الذين تكونت منهم – ومن أقرانهم – المدرسة الحديثية في أواخر القرن الثامن ومطلع القرن التاسع وهم:

١- الحافظ أبو بكر نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) .

٢- الحافظ شهاب الدين أبو العباس البوصيري (ت ٨٤٠ هـ) .

٣- الحافظ أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) .

ويعتبر الحافظ الهيثمي أسبق الثلاثة إلى التصنيف في هذا الفن بإشارة شيخه العراقي وقد بدأ ذلك بزوائد "مسند الإمام أحمد" ثم أبي يعلى فالبزار ثم "معاجم الطبراني الثلاثة" جميعها على الكتب الستة المشهورة.

من أهم المؤلفات في الزوائد :

١- غاية المقصد في زوائد المسند، وكشف الاستار عن زوائد البزار، والمقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، والبدر المنير على زوائد المعجم الكبير للطبراني، ومجمع البحرين في زوائد المعجمين – الصغير والأوسط – للطبراني ، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد: تأليف الهيثمي.

٢- المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر.

٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للحافظ البوصيري (ت ٨٤٠ هـ) .

مقارنة بين ثلاثة كتب من أهم كتب الزوائد:

الأول: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) .

١- جمع فيه زوائد ستة كتب – هي مسند أحمد والبزار وأبي يعلى ومعاجم الطبراني الثلاثة-.

٢- حذف المؤلف الأسانيد اختصارا لئلا يطول الكتاب.

٣- رتبه - رحمه الله - على الأبواب ترتيبا جديدا بدأه بكتاب الإيمان وختمه بصفة الجنة.

٤- يشرح الغريب الوارد في المتون أحيانا.

٥- يتكلم على الأحاديث بما يقتضيه حالها صحة وضعفا، وقد بين منهجه في ذلك في المقدمة فقال: "وما تكلمت عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيف، وكان من صحابي واحد، ثم ذكرت له متنا بنحوه، فأنني اكتفيت بالكلام عقب الحديث الأول، إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول، وإذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره فالكلام على رجاله - يعني أحمد - إلا أن يكون إسناد غيره أصح. وإذا كان للحديث إسناد واحد صحيح اكتفيت به من غير نظر إلى بقية الأسانيد وإن كانت ضعيفة، ومن كان من مشايخ الطبراني في "الميزان" للذهبي نبهت على ضعفه، ومن لم يكن في "الميزان" ألحقته بالثقات الذين بعده".

الثاني: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر.

أ- وهذه هي:

[١] مسند الطيالسي (ت ٢٠٤ هـ) .

[٢] مسند أبي بكر الحميدي (ت ٢١٩ هـ) .

[٣] مسند ابن أبي عمر العدني (ت ٢٤٣ هـ) .

[٤] مسند عبد بن حميد الكشي (ت ٢٤٩ هـ) .

[٥] مسند مسدد بن مسرهد (ت ٢٢٨ هـ) .

[٦] مسند أحمد بن منيع البغوي (ت ٢٤٤ هـ) .

[٧] مسند أبي بكر بن أبي شيبة (ت ه٢٣ هـ) .

[٨] مسند الحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢ هـ) .

ب- جمع فيه الحافظ ما زاد من الأحاديث في هذه المسانيد على ما في الأمهات الستة ومسند أحمد.

ج- رتبه على الكتب والأبواب الفقهية كما فعل الهيثمى في مجمع الزوائد.
د- يذكر الأحاديث بأسانيدها من أصحابها إلى رسول الله ﷺ.
هـ- يحكم المؤلف على الأحاديث أو على أسانيدها أحيانا.
و- يشرح الكلمات الغريبة أحيانا.
ز- قد يصحح غلطا أو وهما في الأسانيد، حصل بسبب النساخ.
ح- إنه ضم إلى الكتب الستة مسند الإمام أحمد فلم يخرج ما فيه.
ط- ذكر المؤلف - رحمه الله - شرطه في مقدمة كتابه فقال: "وشرطي فيه ذكر كل حديث ورد عن صحابي لم يخرجه أصحاب الأصول السبعة من حديثه ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره مع التنبيه عليه أحيانا".

الثالث: كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للحافظ البوصيري:

أ- المسانيد التي اشتمل على زوائدها هذا الكتاب هي: المسانيد الثمانية المذكورة في المطالب العالية للحافظ ابن حجر، مضافا اليها: ١- مسند إسحاق بن راهويه، ٢- مسند أبي يعلى الموصلي الكبير.
ب- رتبه المؤلف - رحمه الله - على الكتب والأبواب، وترتيبه أقرب إلى ترتيب الهيثمي من ترتيب الحافظ ابن حجر.
ج- يذكر الأحاديث مسندة كما صنع الحافظ ابن حجر.
د- يتكلم على الأحاديث وأسانيدها بما يقتضيه حالها من صحة أو ضعف أو وصل أو انقطاع، وذلك غالبا.
هـ- إذا كان في الأسانيد مدلس أو مختلط أو ضعيف يبينه غالبا
و يكثر من التخريج من الكتب التي ذكرها في مقدمته غير المسانيد العشرة، ومن غيرها أيضا وهذه الميزة امتاز بها كتابه عن سابقيه.
ز- يكثر من شرح الغريب.
ح- اقتصر على ذكر زوائد المسانيد العشرة على الكتب الستة دون مسند أحمد.
ط- يظهر من بعض النصوص أنه ألف كتابه بعد تأليف الحافظ لكتاب "المطالب العالية" إذ كثيرا ما يحيل عليه، والله أعلم.

رابعا: كتب الجوامع:

تعريفها:

الجوامع: جمع جامع، ويراد به في اصطلاح المحدثين: ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث: أي أنه يضم أحاديث العقائد، وأحاديث الأحكام وأحاديث الرقائق، وأحاديث الآداب والأحاديث المتعلقة بالتفسير، والأحاديث المتعلقة بالتاريخ والسير، وأحاديث الفتن والملاحم، وأحاديث المناقب والفضائل.

أما المراد هنا: فهو تلك الكتب التي قصد مصنفوها جمع الأحاديث النبوية فيها مطلقا - كالجامع الكبير وكذلك الصغير للسيوطي - أو جمع أحاديث كتب مخصصة - كجامع الأصول لابن الأثير للكتب الستة وجامع المسانيد لابن كثير للكتب العشرة.

من أهم كتب الجوامع:

١- بحر الأسانيد في صحيح المسانيد للإمام الرحال الحافظ أبي محمد أحمد السمرقندي (ت ٤٩١ ه) ، قال الحافظ الذهبي: "جمع في هذا الكتاب مائة ألف حديث، وهو ثمان مائة جزء، لو رتب وهذب لم يقع في الإسلام مثله".

٢- جامع الأصول لأحاديث الرسول ﷺ للحافظ مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (ت ٦٠٦ ه) وقد سبق الكلام عنه في الكتب التي جمعت الكتب الستة كلها أو بعضها.

٣- جامع المسانيد للحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر المعروف بابن كثير الدمشقي المفسر المؤرخ (ت ٧٧٤ ه) ، وهو كتاب عظيم جمع فيه مؤلفه أحاديث الكتب العشرة – وهي الستة، ومسند الإمام أحمد، ومسند البزار، ومسند أبي يعلى الموصلي، والمعجم الكبير للطبراني، وقد جهد نفسه كثيرا وتعب فيه تعبا عظيما، فجاء لا نظير له في العلم وأكمله إلا بعض مسند أبي هريرة، فإنه عوجل بكف بصره ومات قبل أن يكمله.

٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ ه).

٥- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للحافظ البوصيري (ت ٨٤٠ ه).

٦- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ ه).

٧- الجامع الكبير المعروف بجمع الجوامع للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ ه) .

قال – رحمه الله – في مقدمته: "هذا كتاب شريف قصدت فيه إلى استيفاء الأحاديث النبوية، وقسمته قسمين:

الأول: أسوق فيه لفظ المصطفى ﷺ بنصه، ثم أتبع متن الحديث بذكر من خرجه من الأئمة أصحاب الكتب المعتبرة، ومن رواه من الصحابة رضوان الله عليهم مرتبا ترتيب اللغة على حرف المعجم مراعيا أول الكلمة فما بعده.

والثاني: الأحاديث الفعلية المحضة أو المشتملة على قول أوفعل أو سبب أو مراجعة أو نحو ذلك مرتبا على مسانيد الصحابة – وقد قدم الصحابة العشرة على غيرهم ثم رتب بقيتهم على حروف المعجم – وقد سميته جمع الجوامع".

٨- الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير للحافظ السيوطي أيضا:

قال في مقدمته: "هذا كتاب أودعت فيه من الكلم النبوية ألوفا، ومن الحكم المصطفوية صنوفا، اقتصرت فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخصت فيه من معان الأثر إبريزه، وبالغت في تحرير التخريج، فتركت القشر وأخذت اللباب، وصنته عما تفرد به وضاع أو كذاب، ففاق بذلك الكتب المؤلفة في هذا النوع ... وحوى من نفائس الصنعة الحديثية ما لم يودع في كتاب قبله، ورتبته على حروف المعجم،...وسميته: "الجامع الصغير من حديث البشير النذير" لأنه مقتضب من الكتاب الكبير الذى سميته: "جمع الجوامع".

١٠- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين علي ابن حسام الدين عبد الملك قاضي خان الهندى الشهير بالمتقي، المتوفى بمكة سنة (٩٨٥ ه) .

وهو ترتيب لكتب السيوطي الثلاثة – الكبير والصغير وزيادته – على الأبواب الفقهية.

١١- الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور للحافظ عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي (ت ١٠٣١ ه) ، قال في مقدمته: "ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب أن الحافظ الكبير السيوطي ادعى أنه جمع في كتابه "الجامع الكبير" الأحاديث النبوية، مع أنه قد فاته الثلث فأكثر، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر، وما لم يصل إلينا أكثر ... فاغتر بهذه الدعوى كثير من الأكابر، فصار كل حديث يسأل عنه يراجع الجامع الكبير فإن لم يجده غلب على ظنه أنه لا وجود له، فربما أجاب بأنه لا أصل له، فعظم بذلك الضرر"

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.